جـامـعـــة أمـــحـــمـــد بـوقـــــرة . بـــومـــرداس .

كـلـيـة الـحـقـــــــــــوق . بـــــودواو.

قـسـم الـعـلـــوم الـسـيـــــاسـيـــة

دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي
دراسة مقارنة بين تونس ومصر (2011_2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: **دراسات سياسية مقارنة**

إعداد الطلبة:

بـــــــورحلة صبريـــــــنة

أوريـــــــحان أمـــــــال

تـحت إشراف الأستاذ:

د. عمروش عبد الوهاب.

لـجـنـة المـنـاقـشـة:

أ. بحري سعادة	رئيسا
د. عمروش عبد الوهاب	مشرفا ومقررا
أ. الرن عبد القادر	مناقشا

السنـة الجـامـعـيـة: 2018/2017

شـكـر و تـقـديـر

الحمد الله رب العلمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد و على آله وصحبه أجمعين : « و إذ تأذّن ربّكم لئن شكرتم لأزيدنّكم ..... »، الآية 07 من سورة ابراهيم.

نشكر الله على نعمه التي لا تقدر ولا تحصى و منها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل

بأصدق المشاعر وبأشدّ الكلمات الطيبة النابعة من قلب وفيّ، نتقدم بالشكر والامتنان لمن كانوا سبب في استمرار واستكمال مسيرتنا التعليمية، الى من وقفوا معنا بأشدّ الظروف ومن حفزونى على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس، نقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالاحترام والتقدير لكم.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان و التقدير إلى الاستاذ المشرف الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه و توجيهاته القيمة لنا فجزاه الله عنا خير الجزاء .

كما نشكر أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقويم هذا العمل و تقيمه و اثرائه من خلال النقاشات القيمة و تدخلاتهم المفيدة مما يزيد من قيمة هذا البحث.

كما نتقدم بخالص الشكر و العرفان الى كل من وقف الى جانبنا و ساعدنا في انجاز هذا العمل و لو بالشيء البسيط.

صـبـريـنـة آمـــال

الاهـــــــداء

الحمد لله العظيم رب العرش العظيم القدوس الكريم والصلاة على اشرف الخلق سيد المرسلين محمد عليه افضل الصلاة وازكى السلام .

إلى روحي و حياتي إلى فرحي و سعادتي , إلى من سهرت الليالي و ضحت بكل شيء من اجلي أمي الحبيبة "**حورية**" .

إلى من لم تتعبه السنين و لم يجف عرقه يوما ليؤويني و يلبي حاجاتي أبي الغالي "**رابح**" .

إلى شريك عمري و رفيق دربي إلى من تقاسم معي أعباء الحياة حلوها و مرها توأم روحي

زوجي الحبيب صلاح الدين بادا

إلى قرة عيني و روح فؤادي و فلذة كبدي ابنتي الحبيبة "**ريتاج**" .

إلى من كانوا أصل للثقة ووقفوا بجانبي إلى آخر المشوار إلى من كانوا سندي و دعمي **أخواتي** و **أزواجهم الكرام، إخوتي** و إلى أو**لادهم** الذين بهم امتلاءت دارنا و عمت بالبركة

إلى **زوجة أخي.**

إلى **عائلة زوجي**

إلى كل من بفضلهم بلغت المعالي و نلت أعلى الدرجات و ارتقيت إلى ما هو أفضل و بلغت المرام إلى كل من ساعدني في اكتساب معلوماتي و تنمية كفاءاتي أساتذتي الكرام.

إلى كل هؤلاء أتقدم بجزيل الامتنان و التقدير و العرفان.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أجمل نعمة نطق بها لساني وأصدق صحبة كانت لي في هذا الزمان إلى من عجزت التعبير عنها كل المعاني إليك أمي ياهبة الرحمان إلى من سكن قلبي ولم تراه عيني إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى أجمل صلة وأقوى رابطة في الوجود إلى من بصحبتهم تنفك كل القيود إلى من أخذوا بيدي وأنا أسير أولى الخطوات إلى من كانوا سندي في هذه الحياة إليكم إخوتي يأغلى هدية.

إلى من تقاسمت معهم أجمل اللحظات صديقاتي اللواتي تحلو بوجودهن الحياة.

إلى من سأتقاسم معه الحياة زوجي الغالي بشير، إلى أمي الثانية زهرة وأبي علي وكل العائلة الكريمة بن أحمد.

إلى كل من يحمل لقب بورحلة.

صبـرينة

المقدمة

الـــمـــقـــدمـــة

لقد أضحت مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام للدولة من أهم سمات الدولة الحديثة، وهذا راجع إلى فشل أسلوب التسيير الأحادي من جهة، وتعقد العلاقات التي تربط المواطنين بدولهم من جهة أخرى، فلم تعد علاقة بالمواطن تمس جانب الرعاية والحماية فقط، بل تطورت وأصبح التعبير عنها بمنطق الحقوق و الواجبات، والتي يلتزم بها الطرفين استنادا إلى الوثيقة الدستورية، لهذا نجد في السنوات الأخيرة ظهور اهتمام خاص بمنظمات المجتمع المدني بسبب الأدوار الجديدة التي أصبح يلعبها، فلم يعد اليوم دور المجتمع المدني يقتصر في ترقية ثقافة المواطنة السياسية أو لعب دور الوسيط بين المجتمع والنظام السياسي فقط، بل تعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية التشاركية.

شهدت العديد من الدول العربية تغيرات مفاجئة لم تكن مدروسة أو مخطط لها مسبقا، حيث كان من أهم نتائجها إسقاط أنظمة حكمت هذه الدول لمدة عقود، ولاشك أن أبرز الفواعل التي ساهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات هو المجتمع المدني، الذي كان له النصيب الأكبر في هذه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، والذي لعب دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما ظهر من خلال التحولات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية (تونس و مصر، وغيرها من الدول التي تلتها)، لهذا سنحاول دراسة واقع المجتمع المدني في كل من تونس ومصر وطبيعة العلاقة التي تربطه بالنظام السياسي، لتحديد دوره الحقيقي والكشف عن مدى فاعليته ومشاركته في دفع التحول الديمقراطي.

- **إشكالية الدراسة:**

حضي موضوع المجتمع المدني في علاقته بعملية التحول الديمقراطي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية و البحثية، لأن هناك ارتباط قوي بين مؤسسات المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وهذا نتيجة للحركية التي عاشتها هذه الدول في أواخر 2010، ما طرح على منظمات المجتمع المدني العربية مهمة الانتقال إلى أن تكون شريكا قويا وفاعلا في عملية التحول الديمقراطي، ومن هنا يتوجب على هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية على النحو التالي:

ما مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر؟

- **التساؤلات الفرعية:**

وبناء على الإشكالية الرئيسية، طرحنا مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. ما المقصود بالمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وما هي العلاقة بينهما؟
2. ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في كل من تونس ومصر؟

3. ما هو الدور الذي لعبته كل من نقابة الاتحاد العام للشغل في تونس وحركة الإخوان المسلمين في مصر في عملية التحول الديمقراطي؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نحاول أن نختبر الفرضية الرئيسية التالية:

- **الفرضية المركزية:**

يعتبر الحراك الشعبي المدعوم بمنظمات المجتمع المدني الفعالة عنصرا مساهما في عملية التحول الديمقراطي.

- **الفرضيات الفرعية:**

1. توجد علاقة سببية وارتباطية بين منظمات المجتمع المدني وطريقة تأثيرها في مبدأ إرساء الديمقراطية.
2. هناك تغير واضح في علاقة المجتمع المدني والدولة في تونس بعد 2011 من التبعية للدولة إلى الاستقلالية النسبية.
3. إن هيمنة الدولة على زمام الحكم في مصر جعل دور المجتمع المدني فيها ثانويا حتى بعد 2011.
4. لعبت نقابة الاتحاد العام للشغل في تونس دورا إيجابيا في عملية التحول الديمقراطي، بينما كبح الفكر الإيديولوجي لحركة الإخوان المسلمين في مصر عملية التحول الديمقراطي.

- **أهميةالدراسة:**

إن دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، كفيلة لتبرهن على مستوى وقدرة الرقابة التي من المفروض أن يتصف بها المجتمع المدني باعتباره قرين بعملية التحول الديمقراطي، فهو يمثل أحد أهم الآليات المؤثرة فيها وهنا تتجسد العلاقة التبادلية بينهما، فعملية التحول الديمقراطي عملية معقدة ومركبة تمس كافة جوانب الحياة وتهدف أيضا إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع، لهذا يعد المجتمع المدني أحد أهم الآليات المؤثرة في هذه العملية.

إن دراسة المجتمع المدني في كل من دولتي تونس و مصر، يدفع إلى ضرورة إبراز وتحليل دوره في الساحة السياسية وكذا محاولة التعرف على دور منظماته من خلال التركيز على مؤسستين من مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل، وحركة الإخوان المسلمين في مصر وتأثيرهما في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها كل من تونس و مصر.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

- **المبررات الموضوعية:**

ـ إن اختيار المجتمع المدني كموضوع للدراسة يعود بالأساس إلى المكانة التي أصبح يتمتع بها كفاعل لا يمكن الاستغناء عنه في دمقرطة الحياة السياسية، إذ يعد من أهم الآليات التي تضمن نجاح أي عملية انتقال نحو الديمقراطية إذا ما أعطى مساحة من الحرية والاستقلالية.

ـكون أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها.

ـالوصول إلى فهم طبيعة عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر ودور المجتمع المدني فيها.

ـمن الأسباب الموضوعية أيضا هي الوقوف على مدى مساهمة وتأثير كل من نقابة الاتحاد العام للشغل في تونس وحركة الإخوان المسلمون في مصر في عملية التحول الديمقراطي.

- **حدود الدراسة:**

أ. **الحدود الزمنية:** الفترة الزمنية لهذه الدراسة تمتد من 2011 أي منذ بداية الحراك السياسي الذي حدث في تونس إلى 2016 وهي فترة من الزمن يمكن أن يفهم فيها الدور الذي لعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي.

ب. **الحدود المكانية:** تهتم هذه الدراسة بدولة تونس باعتباره البلد الذي كان سباقا للتحول الديمقراطي و دولة مصر باعتبارها الدولة التي تلت تونس في عملية التحول الديمقراطي.

- **أدبيات الدراسة:**

ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات والدراسات السابقة نذكر أهمها فيمايلي:

_ كتاب أحمد شكر الصبيحي بعنوان "**مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي**"، والذي تطرق إلى نشأة وتطور مفهوم المجتمع على مستوى الفكر الغربي وكذا الفكر العربي، كمحاولة لرصد تأثير كل بيئة على المفهوم والخصوصية التي اكتسبها في إطارها، مع تقديم الكتاب لأهم المعوقات التي يلاقيها المجتمع المدني العربي والتحديات المستقبلية له.

_ كتاب **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوروه في تحقيق الديمقراطية**، والذي هو عبارة عمل جماعي أنتجه مجموعة من الباحثين بمركز دراسات الوحدة العربية، وقد تناول مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية وحدود الدور الذي يلعبه في تحقيق الديمقراطية.

_ كتاب لمجموعة من المؤلفين تحت إشراف رئيس اللجنة التنظيمية " **صالح سعود**" بعنوان" **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية**"، وتناولت الدراسة محوريين، المحور الأول خاص بالدراسات النظرية حيث تطرق إلى مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ودوره في نشر الوعي السياسي ومسار التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، أما المحور الثاني خاص بالدراسات التطبيقية، حيث تناول واقع المجتمع المدني ودرجة تفعيله في إنجاح مسار عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس، الجزائر والمغرب.

_ Civil society in Arab spring: Tunisia, Egypt, and Libya تناولت الدراسة الدور الذي لعبه المجتمع المدني بعد الثورات التي حدثت في مصر و تونس، وليبيا وخاصة في احتواء الخلافات المختلفة وتقليل احتمالية العنف.

- **الإطار المنهجي:**

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج و الإقترابات، بهدف تحقيق الأهداف العلمية والعملية المتوخاة من الدراسة وهي كالآتي:

- **المناهج:**

●**المنهج التاريخي:** دون شك يعتبر المنهج التاريخي من بين المناهج المستخدمة بشكل واسع في البحوث السياسية، كونه يقدم لأي محلل سياسي سجلا لأحداث أي ظاهرة سياسية، و يساعده على فهم و تغيير تلك الظاهرة، و استخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوكها[1]، و الغاية من استخدام هذا المنهج معرفة السيرورة التاريخية التي مرت بها منظمات المجتمع المدني في كل من تونس ومصر.

●**المنهج المقارن:** و هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر موضوع البحث و الدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وقد تم استخدامه للمقارنة بين الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في كل من تونس ومصر في عملية التحول الديمقراطي، والمقارنة بين مؤسستين هامتين الاتحاد العام للشغل في تونس الذي حصل على جائزة نوبل للسلام، وحركة الإخوان المسلمين التي تم تصنيفها كمنظمة إرهابية.

●**منهج دراسة حالة:** يقوم هذا المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية والعملية المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المرتبطة بها، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة والتعمق في دراسة متغيراتها[2].

و لقد تم استخدام هذا المنهج على اعتبار أن موضوع الدراسة يسلط الضوء على كل من الحالتين التونسية و المصرية.

- **الاقترابات:**

●**اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** ظهر هذا الاقتراب مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات على يد **جويل ميجدال** "**Joeil Migdal**"، يركز هذا الاقتراب على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خصوصا في دول العالم الثالث وعلى هذا الأساس تطرق **ميجدال وآخرون** إلى فكرة التمكين المتبادل و أن العلاقة بين المجتمع والدولة علاقة تكاملية، حيث يرى أنه من الخاطئ النظر إلى الدولة ككيان

[1]- عامر مصباح، "**منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 78.

[2]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات** (الجزائر: دار هومة، ط4، 2002)، ص ص 87.71.

مفروض على المجتمع، إذ أن زيادة قوة الدولة لا تكون بالضرورة على حساب المجتمع أو العكس فتصور أن زيادة قوة الدولة لا بد أن يترتب عليها أو يترتب بها إضعاف لسلطة الدولة[1]، و الهدف من استعمال هذا الاقتراب يكمن في تحليل ديناميكية العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة خاصة وأنه يمدنا بمؤشرات تساعدنا على فهم التعقيد الذي يسود العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

●**الاقتراب الوظيفي:** يعرف **غبريال ألموند** الوظيفة بأنها مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد إنجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره، وتم استخدام هذا الاقتراب لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي.[2]

➢ **تقسيم الدراسة:**

من أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية المتوخاة من وراء الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

❖ **الفصل الأول:** و الذي تناول الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و التحول الديمقراطي و الذي يحتوي على ثلاث مباحث وتنقسم بدورها إلى مطالب، فقد تم تخصيص المبحث الأول لتناول مفهوم المجتمع المدني مع تحديد نشأته وتطوره وإبراز خائصه وأخيرا التطرق إلى أركانه و وظائفه، أما المبحث الثاني تطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي والتعرف على أنماطه والمداخل المفسرة له وغيرها من العناصر، أما المبحث الثالث تناول طبيعة العلاقة التي تربط كلا المفهومين مع بعضهما البعض، حيث سيتم التعرف أولا على العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة، ثم علاقته بالديمقراطية و أخيرا التعرف على المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.

❖ **الفصل الثاني:** بعنوان دور المجتمع المدني في علمية التحول الديمقراطي في تونس، و الذي يحتوي بدوره على ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول واقع المجتمع المدني في تونس، والذي تطرق إلى المدني بالدولة أما المبحث الثاني تناول عوامل وفواعل التحول الديمقراطي في تونس الذي قدم أهم الأسباب التي أدت إلى اسقاط النظام في تونس من قبل الشعب الثائر وتناول أهم القوى المشاركة فيه

[1]- نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة** (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسة، 2002)، ص 323.

[2]- محمد شلبي، **نفس المرجع**، ص 174.

ومراحله وصولا إلى التداعيات المترتبة عن الحراك، أما المبحث الثالث تناول دور الاتحاد العام التونسي للشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

❖ **الفصل الثالث:** بعنوان دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر الذي يحتوي بدوره على ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول واقع المجتمع المدني في مصر، و الذي تطرق إلى التطور التاريخي للمجتمع المدني في مصر ومختلف تشكيلاته وأخيرا العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة، أما المبحث الثاني تناول فواعل ومراحل التحول الديمقراطي في مصر وصولا إلى أهم معوقات التحول الديمقراطي، أما المبحث الثالث تناول دور حركة الإخوان المسلمين في التحول الديمقراطي في مصر.

الـخـطـة

الفصل الأول: الإطـار الـمـفـاهيـمي و النظـري للـدراسـة.

المبحث الأول: مفـهـوم الـمـجتـمـع الـمـدنـي.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه

المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني.

المطلب الثالث: أركان ووظائف المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مـفـهـوم الـتـحـول الـديـمـقـراطـي.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: مراحل وعوامل التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: المداخل و الأنماط النظرية للتحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: عـلاقـة الـمـجتـمـع الـمـدنـي بالـتـحـول الـديـمـقـراطـي.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة.

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية.

المطلب الثالث: المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس

المبحث الأول: واقـع الـمـجتـمـع الـمـدنـي فـي تـونـس.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في تونس.

المطلب الثاني: تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني في تونس.

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة.

المبحث الثاني: عـوامـل وفـواعـل الـتـحـول الـديـمـقـراطـي فـي تـونـس.

المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الثالث: مراحل وتداعيات التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الثالث: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد العام التونسي للشغل.

المطلب الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الحراك السياسي.

المطلب الثالث: تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل.

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في مصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في مصر.

المطلب الثاني: تشكيلات المجتمع المدني في مصر.

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة في مصر.

المبحث الثاني: فواعل ومراحل التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الأول: فواعل التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الثالث: معيقات التحول الديمقراطي في مصر.

المبحث الثالث: دور حركة الإخوان المسلمين في التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين.

المطلب الثاني: دو حركة الإخوان المسلمين في الحراك السياسي.

المطلب الثالث: تقييم دور حركة الإخوان المسلمين.

الـخـاتـمـة.

الفصل ألاول

مـقـدمــة:

لقد اكتسب مفهوم المجتمع المدني وبالخصوص في العقود الثلاثة الأخيرة أهمية بالغة، ترجع بالأساس إلى السيرورة التاريخية التي مرّ بها هذا المفهوم، وكذا تأثره بمختلف المدارس الفكرية التي حاولت كل واحدة منها إكسابه صبغة معينة، مما أفرز لناّ مفهوما لازالت تطرح العديد من الالتباسات حوله. فمفهوم المجتمع المدني أول ما طرح كان مقرونا بعلاقته بالدولة، بداية من عصر النهضة الذي عرفته أوروبا، ليعود في الفترة الأخيرة كي يثير اهتمام الباحثين وبالتحديد مع منتصف السبعينات، لتكون علاقته بالتحول نحو الديمقراطية وضوع تساؤل ونقاش في مختلف الندوات الفكرية، فالمفهوم أصبح ينظر إليه كمؤشر مهم في تصنيف الأنظمة السياسية، وهو ميزة المجتمعات الجيدة the good society، لهذا أصبح بمثابة رهان لكل من السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية لكسب تأييده، نظرا للقدرات الفائقة التي يملكها في التعبئة والتجنيد، كما يعد عنصرا هاما وآلية فعالة في عملية التحول الديمقراطي، وعليه تنقسم الدراسة في الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث موزعة كالتالي:

- **المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.**
- **المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.**
- **المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.**

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه.

أولا: تعريفه المجتمع المدني.

تختلف التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني، ويعود هذا الاختلاف إلى تركيز كل طرف على زاوية معينة من الموضوع، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني واعتبره " أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينهما ليقوم بدور الرقيب على تصريحات الحكومة"، وهناك اتجاه ركز على سمات المجتمع المدني واعتبره "مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن اشراف الدولة المباشر ويتميز بالتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والعمل التطوعي".[1]

يحدد المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة (أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية للأعضاء النقابية، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في نقابات المهنية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[2]

ثانيا: خصائص المجتمع المدني: يمكن تلخيص أهم الخصائص فيما يلي:

1.**القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وثمة أنواع للتكيف هي:

_التكيف الزمني: يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

_التكيف الجيلي: يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.

---

[1]- رودماكلويد،"**النزاع ومرحلة ما بعد النزاع_ ما هو دور المجتمع المدني**"، مجلة أونتراك، ع 48، آيار 2011، ص 70.

[2]- علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004)، ص 68.

_التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2.**الاستقلال:** يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد.

3.**التعقيد:** بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها داخله.

4.**التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني.

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرنين 17 و 18 خاصة في فرنسا وانجلترا وكذا الأفق الثقافي الفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة ومتميزة.[2]

و من المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري وعلى مستوى فلسفات الحكم السياسية هو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي وهي نظرية أرسى مبادئها الأولى مفكرون كبار أهمهم توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك رسو.

مما تقدم يظهر أن عبارة المجتمع المدني، استعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد و الدولة، أي أن المجتمع المدني بحسب صياغته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي.[3]

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، أكتوبر 2008)، ص 37.

[2] - عبد الله هوادف، "**مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول: **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** (الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20_22 نوفمبر 2005)، ص 2.

[3] - أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 18 . 20.

إن الخلفية السياسية المؤطرة لمفهوم المجتمع المدني والمساهمة في رسم معالمه الأساسية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي كما رأينا سابقا كان لها الأثر العميق في تحول بعض المفكرين للانشغال الكلي بقضايا المجتمع المدني حيث أولى فلاسفة الأنوار المفهوم عناية خاصة[1]، لتبرز بعد ذلك في القرن 19التاسع عشر النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية من أبرز المفكرين الذين سيتم التطرق إليهم لاحقا(هيغل، ماركس، أنطونيو غرامشي).

يمثل المجتمع المدني عند * **ويليام فردريك هيجل** الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة، فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية.[2]

لقد شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، ويرجع هذا إلى محاولته للتعبير عن منطق الوساطة بين الفرد والدولة من ناحية، وإلى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى، ومن هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيغلية في نظرية المجتمع المدني.[3]

أما بالنسبة ** **كارل هنريك ماركس** فقد تخلى عن المفهوم وتحدث عن المجتمع البورجوازي، وفي سياق نقده المثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج[4]، وبعبارة أخرى المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية[5]، فالمجتمع المدني لديه أوسع وأشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من

---

* **ويليام فردريك هيجل**:(1770-1831)،اشتغل مدرس،محرر، و مكتشفا لاهوتيا تخرج من معهد ديني، كان له أثر كبير في شرح الافكار التي تحملها النظريات الفلسفية الاغريقية ترك ما يزيد عن 20 مجلد توفي بمرض الكوليرا سنة 1831.

كارل هنريك ماركس:(1818-1883)، فيلسوف المانيو اقتصادي،عالم اجتماع، مؤرخ، صحفي و اشتراكي ثوري،لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع و تطرير الحركات الاشتراكية اهم مؤلفاته "بيان الحزب الشيوعي" و راس المال، درس القانون لكنه كان مولعا بالفلسفة.

[1]- الحبيب الجناحي، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية** (دمشق: دار الفكر بدمشق، ط1، 2003)، ص 15.

[2]- عمر برنوصي، "**مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة**"، متاح على الرابط التالي: http://www.amnjrdan.org/aman_studies/wmview.php?artid=775. تم الاطلاع عليه في: 2018/01/02.

[3]- أحمد شكر الصبيحي، **نفس المرجع**، ص 22.21.

[4]- كمال عبد اللطيف، "**نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث**"، بحث مقدم حول: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 75.

[5]- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 23.

تاريخ الصراع بين الطبقات وهو أيضا الذي يؤدي إلى تلاشيها في نهاية الصراع، وبحسب طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدني وعلاقة القوى السائدة بين طبقات تتحدد علاقته بالدولة.[1]

يتبين من تصور كل من هيغل وماركس لمفهوم المجتمع المدني بأنه على الرغم من الاختلافات الموجودة في طرحهما، إلا أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة، أي المجتمع المدني حسب ما كان سائدا مع فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع.

خضعت الماركسية لتطوير جذري على يد الفيلسوف الإيطالي ***أنطونيو غرامشي،** ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني حيث يرى غرامشي أن المجتمع المدني ليس للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي، بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتما إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثم العلاقات المتبادلة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، فالبنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية، فإن المجتمع المدني في فكر غرامشي يعمل على شد الجسد الاجتماعي ببعضه البعض.[2]

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في الفكر والواقع العربي يطرح عدة التباسات و اشكاليات بحسب الباحثين وهي كالتالي:

1. ضعف التأصيل النظري للمفهوم بالرغم من شيوع استخدامه.

2. انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات، كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي ما يجعل المعنى غير ثابت.[3]

3. أما الصعوبة الأخرى فتكمن في المفارقات التي ينتجها توظيفه في مجتمعاتنا ولعل أهمها: غربته عن البنية الاجتماعية التي توظفه، فالمفهوم هو واقعة سوسيولوجية مرتبطة بالمجتمع الغربي.

---

[1]- علي عبد الصادق، **نفس المرجع**، ص 24.

***أنطونيو غرامشي:** (1891–1937) فيلسوف و مناضل ماركسي إيطالي، درس في كلية الآداب، عمل ناقدا مسرحيا انضمالى الحزب الشيوعي الايطالي، يعتبر صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. و يعتبر مؤسس مفهوم الهيمنة على الثقافة كوسيلة للابقاء على الحكم،توفي بسكتة قلبية و هو في المعتقل سنة 1937.

[2]- أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 23.

[3]- حسين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**"، ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، 1992)، ص 684.

ضمن هذا السياق نلمس وجود موقفين أكاديميين متعارضين: الأول، الذي يرى أن هناك اختلاف جذري بين التجربة الغربية والتجربة العربية، من خلال تركيزه على المضمون الاجتماعي والثقافي للمفهوم بالتالي إقصاء المجتمع المدني التشكيلات الاجتماعية والبنى الثقافية غير الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فيركز على الدور الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، فيجده بشكل صريح في المجتمعات الإسلامية.[1]

المطلب الثالث: أركان ووظائف المجتمع المدني.

أولا: أركان المجتمع المدني:

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني، إلا أنها لا تخرج عن توفر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني ألا وهي:

أ- الحرية أو الطوعية: إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد والمبادرة الطوعية لهم.

ب- المؤسسية أو التنظيم الجماعي: يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات، يضم كل تنظيم أفراد وأعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة.[2]

ج- الاستقلالية: أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توفر عنصر الاستقلالية، الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها.[3]

د- توفر إطار القيمي وأخلاقي: يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني.[4]

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني اسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة...إلى غير ذلك، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي يحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن اجمالها وحصرها فيما يلي:

---

[1]- عصام العدوني، "**المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق**"، مجلة إضافات، ع 05، 2009، ص 150.

[2]- عبد القادر كاس، **المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (الجزائر: جامعة الجزائر 03، 7_8 ديسمبر 2011)، ص 46.

[3]- علي عبد صادق، **مرجع سابق**، ص 75.

[4]- حسين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**"، **مرجع سابق**، ص 198.

1.وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها.

2.تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية.

3.وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسساته حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية.[1]

4.زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص للممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات.

5.افراز قيادات جديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها.[2]

6.الوساطة والتوفيق: حيث تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحصين وحماية الفرد ضد تعسف السلطة من ناحية، وتحصن هذه الأخيرة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى.

7.ملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد الأدوار التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي، إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة وشغله للفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها.[3]

8.التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فمنذ فترة غير بعيدة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو "**التنمية بالمشاركة**"، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور الشريك في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يوضح الجدول التالي:

---

[1]- عبد القادر كاس، **نفس المرجع**، ص 53.

[2]- عبد الغفار شكر، **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث**، الحوار المتمدن، يوم 10_11_2004 على الرابط التالي: http://www.ahewar.com/masp?i=459 تم الاطلاع في 2018/01/05.

[3]- عبد القادر كاس، **نفس المرجع**، ص 54.

الجدول(01): يوضح دور منظمات المجتمع المدني.

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	تعزيز المشاركة السياسية، نشر الثقافة السياسية، مراقبة النظام السياسي، التأثير في السياسة العامة.
الدور الاقتصادي	المشاركة في التنمية الاقتصادية، مكافحة الفساد، تعزيز التوجه نحو الخوصصة.
الدور الاجتماعي	العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، المحافظة على العلاقات العامة، الاهتمام بمجال الصحة، التعليم، السكن، القيم...إلخ.

المصدر: يسرى مصطفى، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002)، ص 25.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و المصطلحات المشابهة به

1. تعريف التحول الديمقراطي

لقد تعرض مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة إلى التمحيص والتدقيق من طرف العديد من المفكرين كمحاولة منهم لفهمه وتبسيطه بغية الخروج بتعريف إجرائي له.

يعرف التحول الديمقراطي **لغة:** "هو كلمة مركبة من تحول وديمقراطية فكلمة تحول تعني التغير أو النقل وتقابله في اللغة الإنجليزية كلمة Transition وتعني الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، أما كلمة ديمقراطية يونانية الأصل ومركبة من شقين الأول Demos وتعني الشعب، وKratos وتعني السلطة والحكم وبذلك تعني كلمة الديمقراطية حكم الشعب نفسه بنفسه، وبذلك تصبح كلمة التحول الديمقراطي تعني الانتقال إلى حكم الشعب نفسه بنفسه".[1]

أما اصطلاحا: هي عملية يتم من خلالها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع أي أنها تعطي للأفراد الحق في المشاركة في الانتخابات والعمل على اكتساب السلطة، ويحدث ذلك عندما يستجيب النظام للمطالب الجديدة، فهي عملية معقدة تعبر عن الانتقال من النظام السلطوي إلى

[1] محمد شعبان، **محددات تفعيل المجتمع المدني في مصر 1991_ 2009**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://www.politics-dz.com. تم الاطلاع عليه في 2018/01/04.

النظام الديمقراطي، وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى تربط بطبيعة الأحزاب السياسية، وبنية السلطة التشريعية، ونمط الثقافة السائدة، وشرعية السلطة السياسية.

كما يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام ديمقراطي و نظام غير ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[1]

لقد عرف صامويل هنتغتون التحول الديمقراطي بأنه "مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال الفترة الزمنية المحددة"[2]، أما الباحث الأمريكي فليب شميتر"philippeschmitter" فيعرفه "بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل، إذا هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"[3]، ويمكن عموما تعريف التحول الديمقراطي بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة قواعد وأساليب حل النزاعات والصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نقاط المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشر يدل على الديمقراطية[4]، ومن خلال ما سبق نستنتج أن التحول الديمقراطي هو تلك العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي(شمولي أو تسلطي) إلى نظام ديمقراطي وتخلص من هيمنة النظم وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وإشراكهم في عملية صنع القرار.

2. المصطلحات المشابهة بالتحول الديمقراطي:

- **الانفتاح السياسي:** هو نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية ومن ثمة قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث درجة ضبطه بحرية التعبير و التنظيم، بل و قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية و مؤسساتها، فالانفتاح السياسي يوظف من

[1] _ أحمد حسين، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 295.

[2] _ صمويل هنتغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب العلوي (القاهرة: دار الصباح، 1993)، ص 73.

[3] _ NelliBabayan, Democratic transformation and obstructoin, (Newyork :routledge, 2015), p 21.

[4] _ثامر كامل محمد، **إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000، ص 118ص119.

أجل تحقيق الانتقال الى نظام حكم دمقراطي، اذا الانفتاح السياسي هو أسلوب للدولة العاجزة لتقديم نفسها الى الانتقال الديمقراطي.[1]

التحول السياسي: هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي و آليات عمله، قد يكون سلميا على شكل ثورة سياسية بيضاء، أو عنيفا عندما يتعذر تحقيقه بالطرق السلمية، أما من حيث الدرجة يكون جزئيا (محدودا) أو شاملا (جذريا) حينما لا يكتفي بإجراء بعض التعديلات السياسية و الاقتصادية على النظام السياسي القائم. [2]

الانتقال الديموقراطي: هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي و أخطرها، و هذا بالنظر الى وجود امكانية تعرض النظام فيها الى انتكاسات[3]

المطلب الثاني: مراحل وعوامل التحول الديمقراطي.

للتحول الديمقراطي عدة عوامل ومراحل وهي كالتالي:

1_مراحل التحول الديمقراطي:

يرى العلماء أن التحول الديمقراطي يمر بعدة مراحل ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

أ_ مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم: وتبدأ هذه العملية بظهور صراع بين المشتتين الذين يعارضون عملية التحول للحفاظ على السلطة، وبين الذين يدعون إلى إجراء إصلاحات والخضوع للشرعية الانتخابية.

ب_ مرحلة اتخاذ قرار التحول: يتم في هذه المرحلة العديد من الإجراءات بحيث يتكيف النظام مع المطالب وضغوطات الجديدة، إلى جانب إجراء انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، كما تضم تعديلات في الدستور لتقنين الحياة السياسية وضمان الحريات.[4]

---

[1] امحمد مالكي و آخرون، **لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية و تأخر العرب** (مقارنة لدول عربية مع دول أخرى)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص 27، ص 274.

[2] نبيل كريبش، **دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية و الخارجية**، مذكرة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007–2008 ص 34.

[3] هدى متيكسا، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السيياسية في دول العالم الثالث**، من كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة، (لقاهرة، 1999)، ص 135.

[4] _ أحمد طعيبة، **دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي، حالة الجزائر**، مذكرة منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006_2007، ص 18.

ج_ مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي: لن يتحقق استقرار الديمقراطية إلا في حالة الاستغناء عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي التي تعيق الديمقراطية، حيث يرى كل من جون هيجلي " john Higley" وريتشارد جينتر "Guintter Richard" أن تماسك واستقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة السياسية الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى[1].

د_ مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد "ترسيخ الديمقراطية": تعد هذه المرحلة أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تضم الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية أي توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من إتاحة التعليم، والصحة، والمساواة في الفرص.[2]

2_ عوامل التحول الديمقراطي:

يمكن حصر عوامل التحول الديمقراطي في:

أ_ العوامل الداخلية:

- ✓ **تغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:** تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، ومن الأسباب التي تؤدي إلى تأييد الديمقراطية ما يلي:
  - سوء وتردي الشرعية السياسية للنظام.
  - نفاذ موارد النظام التسلطي الإكراهية القمعية.
  - ارتفاع تكاليف بقاء القيادة في السلطة.

_ اعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي سوف يأتي بالعديد من الفوائد.

- ✓ **الأزمة الاقتصادية:** أدت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى ضرب شرعية النظام السلطوي و هو ما يتضح في المظاهرات الشعبية التي تطالب بالإصلاحات لضمان العدالة التوزيعية، كما أن معالم التحول الديمقراطي تتحدد بالأساس وفقا للعلاقات والتفاعلات بين كل العوامل الاقتصادية والسياسية. اعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي سوف يأتي بالعديد من الفوائد[3].

---

[1] _ أسامة معقاني، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، حالة تونس1987_2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011_2013، ص 35.

[2] _ أمين الباز، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربة** (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 84.

[3] _ رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** (الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص 195.

- ✓ **انهيار شرعية النظام السلطوي:** تؤدي العديد من الأسباب إلى انهيار شرعية النظام السلطوي ومن بينها:

_عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع.

_عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة، خاصة عندما يعرف النظام السياسي تحولات اقتصادية واجتماعية.

_إخفاق النظم السياسية في تحقيق ما سعت إليه[1].

- ✓ **تزايد قوة المجتمع المدني:** باعتبار أن المجتمع المدني قوة دافعة للتحول الديمقراطي، فإن التغيرات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، بعد العجز عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي.[2]

ب_ العوامل الخارجية:

- ✓ **دور القوى الخارجية في دفع التحول الديمقراطي:** ويتجسد هذا الدور في:

– ضغط الدول والمنظمات على النظام السلطوي للإسراع في عملية التحول الديمقراطي.

– ظهور مؤسسات دولية لتحفيز التحول الديمقراطي مثل مؤسسة " فريدريش أربت" إضافة إلى المنظمات الغير حكومية لدعم الإصلاحات في المجتمعات الديمقراطية.

– التكتلات الاقتصادية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على النظم السلطوية.

- ✓ **العدوى والانتشار أو المحاكات "كرات الثلج":** أي أن التحول الديمقراطي الناجح في دول معينة يشجع ويحفز دول أخرى على التحول الديمقراطي وهذه الظاهرة أسماها "**سكالابينو**" بالانتشار والعدوى[3].
- ✓ **النظام الدولي الجديد:** بعد الحرب الباردة حيث تحولت بعض النظم التسلطية في أوربا الشرقية إلى الديمقراطية على النمط الغربي، وهذا أدى إلى التغير والإصلاح في مختلف بلدان العالم الثالث[4].

---

[1] _ خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 28.

[2] _ أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، 2004)، ص 304.

[3] _ أمين الباز، **نفس المرجع**، 106.

[4] _ رعد صالح الألوسي، **نفس المرجع**، ص 195.

المطلب الثالث: المداخل و الأنماط النظرية للتحول الديمقراطي.

أولا: المداخل النظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي.

ثمة اتفاق في الأدبيات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مدارس أو مداخل لتفسير عملية التحول الديمقراطي، شكل كل منها على حدى مدخل لفهم هذه العملية وهذه المداخل على التوالي هي: المدخل التحديثي، المدخل البنيوي، المدخل الانتقالي.

1_المدخل التحديثي:

هذا المدخل ينطلق أنصاره أساسا في الربط ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بحجة أن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية وتاريخيا يعتبر أدم سميث(**Adam smith**) أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق[1].

ولم يكن أدم سميث الوحيد الذي ربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فعالم الاجتماع السياسي الأمريكي مارتن ليبست(S.M. lipset) أيضا يطرح نفس الفكرة، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف بعض البلدان للمقارنة بينها اعتمادا على معايير مؤشرات معينة (كالثروة، درجة التصنيع، الحضرية ومستوى التعليم)، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتميز بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية عالية بالمقارنة مع البلدان الدكتاتورية. ومن هنا جاءت فكرة الربط بين التنمية الاقتصادية و النظام الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى ظهرت دراسات متعددة حاولت إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية[2].

2_المدخل البنيوي:

يفترض أنصار هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، لهذا نجد أن هذا المدخل يركز في دراسته على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهما ضمن إطار علاقات

[1] _ سمية جلولي بوجلطية، **التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات**، متاح على يوم htt://www. Boujaltia.com/2007_1_20.تم الاطلاع عليه يوم 2018/02/02.

[2] _ فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990_2006**، مذكرة ماجيستير منشورة، جامعة نابلس، كلية الدراسات العليا، 2007، ص 87.

القوى العالمية و توازناتها، فاكتساب السلطة السياسية حسب هذه المدرسة يأتي عبر صراع الفاعلين الاجتماعيين، ونهاية هذا الصراع هو بداية لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى تمهيدا لظهور الديمقراطية[1].

3_المدخل الانتقالي:

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الانتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، فأنصار هذا المدخل أعطوا الأولوية لدراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية عوض البحث عن شروط الانتقال، وهذا ما انتهجه روستو في مقاربته التاريخية التي قارن فيها بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، والتي ركز أساسا فيها على كل من تركيا وسويد، واستنتج أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تمر عبر أربعة مراحل:

أ_مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية، والتي لا يشترط فيها تحقيق إجماع بل يكفي الحصول على موافقة الأغلبية العظمى من المواطنين بتشكيل هوية سياسية.

ب_ هي مرحلة إعدادية هامة، ما يميزها هو الصراع العنيف بين كل النخب الجديدة والنخب التقليدية المسيطرة، هذا العنف من شأنه أن يجهض الديمقراطية قبل ولادتها بل يمكن أن يمزق الوحدة الوطنية تماما، أما الاحتمال الثالث فهو حسم الصراع لصالح أي طرف من الأطراف مقابل القضاء على قوى المعارضة وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

ج_ في حالة عدم حسم الصراع في المرحلة السابقة ولم يتم تجاوز المرحلة الإعدادية تدرك حينئذ أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وهي المعروفة بمرحلة القرار، هذا القرار ليس نتاج قناعة لدى الأطراف المتصارعة بل هو مجرد وسيلة للتسوية.

د_ مع مرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة، وخصوصا لدى الأجيال اللاحقة التي تترسخ لديهم كقناعة بعد أن يتم تجاوز المرحلة الانتقالية، وعندها فقط يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت كما يقول أصحاب المدخل الانتقالي[2].

---

[1] _ علي خليفة الكواري وآخرون، **ندوة تحت عنوان: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 55.

[2] _ جون ووتربيري، **إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط**، ورقة مقدمة في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ص 94، ص93.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي.

أنماط التحول الديمقراطي هي الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، أي كيفية التحول عن النظام الغير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ويميز "**صامويل هنتكتون**" بين أربعة أنماط رئيسية لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية وهي:

1_نمط التحول "**Transformation**": حسب هذا النمط يكون الانتقال الديمقراطي بمبادرات من النظام التسلطي دون تدخل أي جهة أخرى، ويتميز بالبطء الذي يحفظ للقوى المهيمنة مسألة ترتيب السلطة والقوى في الأوضاع الجديدة، أي يعني أن التحول الديمقراطي محدود، ويمكن التميز بين القيادة السياسية المدنية والعسكرية، ومنه التميز بين مسارين: الأول مبادرة من قبل القيادة السياسية المدنية والثاني مبادرة من جانب القيادة العسكرية وهو ما يطلق عليه التحول من الأعلى وهو شكل يتخذ ديمقراطية محدودة[1].

2_نمط الإحلال"**Replacement**": وينتتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها والإطاحة بها فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذين يردون إقامته، وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاثة مراحل متميزة: الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة.

3_نمط التحول الاحلالي"Transformational Replacement" يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وهذا الشكل من التحول فيه تعاقب متميز للخطوات باتجاه الهدف في هذه الحالة:

أ_ يبدأ النظام بفقدان قدرته وسيطرته.

ب_ تستغل المعارضة هذا الوضع لتكثيف نشاطاتها أملا في إحداث شرخ وإسقاط الحكومة.

ج_ ترد الحكومة بعنف لاحتواء الموقف.

---

[1] _ رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008_2009، ص 77.

د_ يعمل قادة الطرفين بتهدئة الوضع ويشرعون ببلورة إمكانية تحول متفاوض عليه.

وهكذا كانت عملية التحول الاحلالي تتطلب قدرا من التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة و شيأ من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته أي اختبار للقوى، في ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدوا أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة[1].

4_نمط التدخل الأجنبي "Foreing intervention": هذا النمط الأخير من عملية الانتقال يحدث نتيجة لتدخل قوى أجنبية ومن أمثلة هذا النمط: التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر[2]. ومن شأن كل نمط من الأنماط السابقة أن يؤثر في عملية التحول الديمقراطي بنسب متفاوتة، إذ يرى أغلب المختصين والدارسين لأدبيات التحول أن نمط الإحلال الذي يكون بمبادرة من الشعب الأكثر قابلية لبناء نظام ديمقراطي مقارنة مع الأنماط الأخرى.

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

مما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فهو ينتعش في إطار الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها ولفهم هذه العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة وكذلك معرفة علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية وأخيرا معرفة المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة.

سعى العديد من المفكرين في دراستهم للمجتمع المدني إلى التحديد الدقيق للخط الذي ينتهي عنده المجتمع المدني وتبدأ عنده الدولة حيث أن كل مفكر كان له وجهة نظر خاصة متعلقة بطبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:[3]

---

[1] _ بلال موزاي، **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب 1996_2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، 2013_2014، ص ص 56. 57.

[2] _ محمد بشير المغيربي، "**الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات**"، ورقة مقدمة إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، 12_07_2007، ص 17.

[3] _ أمال وشنان وجلال خشيب، **الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والتأثر**، مركز إدراك للدراسات الاستشرافية، 2016 في: www.idraksy.net، ص ص 21_22 تم الاطلاع عليه في 20_02_2018.

الجدول رقم (02): يمثل أهم المفكرين الذين تناولوا علاقة الدولة بالمجتمع.

المفكر	نظرته للمجتمع المدني في علاقته بالدولة
توماس هوبز	هو ذلك القائم على التعاقد حتى لو اتخذ شكل الحكم المطلق، وتستند فيه السلطة إلى قانون العقل واحترام التعاقد، مؤكدا على الرابطة العضوية بين المجتمع المدني والدولة الحارسة له.
جون لوك	المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن التعاقد، لكن السلطة ليست صاحبة السيادة المطلقة وإنما هي دولة تتدخل في حالة مخالفة القانون الطبيعي وفرض التشريعات التي تسنها السلطة التشريعية.
جون جاك روسو	هو المجتمع المنظم سياسيا مع ضمان سيادة الشعب المطلقة التي تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع، أما الحكومة فهي مجرد وسيط لسلطات مفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب، وقد أدخل روسو مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزأ لا يتجزأ منه.
فريدريك هيغل	يتميز المجتمع المدني عن الدولة بكونه مجتمعا ومؤسسة تقوم على التعاقد، حيث أنه لا ينشأ التعاقد عند هيغل الدولة وإنما مجتمعا مدنيا فالدولة هي الأصل وجوهر وهي وسيلة لتحقيق المجتمع المدني وهي سابقة له، ويتكون المجتمع المدني من النقابات والشركات والجمعيات والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية.
كارل ماركس	اعتبر أن المجتمع المدني الأساس الواقعي وقد شخصه في مجموعة من العلاقات المادية لأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها كل من دول ونظم، وحضارة ومعتقدات، فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.
أنطونيو غرامشي	يحتوي المجتمع المدني على العلاقات الثقافية والإيديولوجية، ويضم النشاط الروحي العقلي كما أنه اللحظة الإيجابية الفعالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند هيغل، فالمجتمع المدني هو فضاء للتنافس الإيديولوجي الذي لا يخضع للسلطة الدولة.
أليكسيس دي توكفيل	يعتبر دي تكفيل من دعاة الفصل بين الدولة " الجمهورية الديمقراطية" و"المجتمع المدني" وأوضح أن المجتمع المدني هو تلك السلطة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطن بكل عفوية وطواعية وهو صانع الوضعية الفكرية الأخلاقية والفكرية للشعب، وهوعين المجتمع الفاحصة والمستقلة وهو الضرورة الازمة لتقوية الثورة الديمقراطية، وهو صمام أمان لها ضد الاستبداد.

المصدر: أمال وشنان وجلال الخشيب، "الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والتأثر"، مركز إدراك للدراسات الاستشرافية، 2016، متاح في www.idraksy.net، ص 21 ص 22.

إن المجتمع المدني والدولة واقعان متلازمان، حيث أن الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمتها وقوتها و سيادتها، فلابد من وجود درجة من درجات السيطرة للدولة على مجتمعها المدني، في الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني و نشاطه، ومنه نصل إلى القول إنه لا وجود لمجتمع مدني دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء دولة[1].

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية.

مما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره انطلاقا من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماته على اعتبار أنها تعمل كقنوات وسيطة بين المواطنين والدولة وتسعى دائما لتنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة تكون سليمة و منظمة، فهي تعمل من جهة على حماية المواطنين من خطر تعسف الدولة، ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة[2]. فالصلة بين المجتمع المدني والديمقراطية واضحة ومنطقية، بالنظر إلى أنهما يحملان نفس الأساس المعيار فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، أما المجتمع المدني فهو شكل من أشكال التنظيم والتعبير داخل الدول الديمقراطية، ويتركز مجال فعله الحقيقي في تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطن[3]. وعليه يكمن القول إن العلاقة بين المفهومين هي علاقة متبادلة، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتخلى عن الآخر، بمعنى آخر فهما متكاملين وليس متنافسين وقد تأتي أولوية الديمقراطية في كونها من يوفر البيئة المؤسسية (الحكومة الدستورية الديمقراطية) من أجل بناء مجتمع مدني معاصر[4].

إن مؤسسات المجتمع المدني تعمل كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة وهذا ما يكسبها أهمية كبرى ويجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة

---

[1] _ ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ب س)، ص 206.

[2] _ حسين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2006)، ص173.

[3] _ عبد الجليل مفتاح، "**دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي** في **بلدان المغرب العربي**"، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة بسكرة، مارس 2010، ص 12.

[4] _ عبد الوهاب حميد رشيد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** (دمشق: دار الهدى للثقافة ونشر، 2003)، ص 87.

للديمقراطية، إذ لا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تكتمل من دونه، بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتطور وتنمو وأن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي[1].

مما سبق يتضح بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مؤسسية مناسبة لتطور المجتمع المدني، لكن وجود الديمقراطية مع غياب المجتمع المدني يكون مسارها باتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة ومع توفر المجتمع المدني يكتمل الخط من الأسفل إلى القمة، وبهذا فقط يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي تسير وفق خطين متكاملين، وكذلك يتضح بأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا كبيرا في دعم الديمقراطية، لكن يبقى رهين تفاعل مجموعة من العوامل والتي أهمها: (طبيعة الدولة ونظامها السياسي وإذا كان منفتحا أم منغلقا على نفسه، البيئة التي ينشط فيها وظروفها الراهنة، وأخيرا الاعتبار المتعلق بطبيعة المنظمات نفسها بمعنى هل تتوفر فيها شروط الشفافية والاستقلالية).

المطلب الثالث: المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ما أطلق عليه بانبعاث المجتمع المدني، والذي جاء موازيا لانتقال العديد من البلدان في العالم إلى اعتماد النظام الديمقراطي كأسلوب للحكم، هذه الديناميكية التي سماها صامويل هنتغتون "**بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي**" التي حدد بدايتها من منتصف السبعينات (1974) إلى غاية (1989) أي بالموازاة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، أين شهد المجتمع المدني عودة قوية كفاعل جديد في الساحة، لكن هذه المرة تم استخدامه كوسيلة للتخلص من النظم الاستبداد والأمثلة في هذا المقام كثيرة نذكر منها: (حركة التضامن العمالية في بولندا، المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا إلى المنتدى الجديد في ألمانيا الشرقية سابقا، المنتدى الديمقراطي في المجر)، وقد ضمت هذه التنظيمات في صفوفها الكثير من فئات المجتمع من مثقفين وطلبة ورجال الدين...إلخ قادت احتجاجات انتهت بسقوط الأنظمة الشيوعية لتلك الدول[2].

لهذا أصبح المختصون في أدبيات التحول الديمقراطي ينظرون إلى هذه العملية بأنها تعبر عن سيرورة اجتماعية، يستدعي نجاحها إنضاج شروطها الداخلية سواء كانت اقتصادية (معدل معقول من

[1] ـحسين علوان البيج، "**الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**"، ورقة مقدمة إلى:**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 161.

[2] ـ علي عبد الصادق، **مرجع سابق**، ص 30.

التنمية)، أو اجتماعية (العدالة الاجتماعية وتقوية المجتمع المدني وكذا تكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع)، أو ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، أو سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للاستبداد)[1]. وعليه يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي تركز بالأساس على عدة جوانب أهمها: تحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، تعزيز ثقافة المشاركة السياسية للمواطن وكذا القبول بمبدأ التداول على السلطة بين مختلف أطراف العملية السياسية.

ولإبراز وتفعيل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم في عملية التحول الديمقراطي بعدة مهام وتتلخص فيما يلي[2]:

ـ نشر ثقافة الإنسان في أوساط الجمهور وخاصة في وسط الفئات المهمشة بالمجتمع.

ـ توعية الأفراد وتشكيلات المجتمع المحلية وأطره الجماهرية والنقابية والحزبية، فيتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تبدأ في التشريع بنفسها لتقاليد وممارسات ديمقراطية في داخلها.

ـ نشر مبادئ الفصل بين السلطات، واختصاص كل سلطة بمهامها وعدم تدخل سلطة في أخرى، مما يؤدي إلى استقرار مؤسسات الدولة وأمن مجتمعاتها.

ـ نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهميته في الحفاظ على السلم، وتوفير بيئة صحية لتطور الدولة.

ـ فضح الممارسات الغير قانونية في مؤسسات الدولة كتقوية سلطة على أخرى وظواهر الفساد الإداري والمالي والمحسوبية.

ـ العمل على مناهضة ثقافة الاقصاء والنفي وإلغاء الآخر وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن.

ـ تدريب المترشحين في الانتخابات على قواعد الممارسة الديمقراطية والقيام بدور رقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد.

ـ تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطة، في المساس بالدستور والقوانين، وإعلان عن حالة الطوارئ، أو أي نوع من الانتهاكات.

---

[1] ـ حسين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**، **نفس المرجع السابق**، ص183.

[2] ـ يوحنية قوي، **المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح** (الأردن: دار راية للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 24_25.

خـلاصـــة واستـنـتـاجـــات:

من خلال الفصل الأول الذي تم تناول فيه الإطار النظري و المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وكذا العلاقة التي تربطهما، تم التوصل إلى بعض النتائج الرئيسية وهي على النحو التالي:

ـ أن مفهوم المجتمع المدني قد تبلور على الشكل الذي هو عليه اليوم كتنظيم مستقل نتيجة لعدة مراحل مرّ بها، خاصة على مستوى البيئة الغربية بداية من عصر النهضة الذي عرفت فيه البلدان الغربية موجة من التحولات والتغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ارتسمت كلها ضمن التوجهات التي حملتها مختلف المدارس الفكرية (الكلاسيكية منها والحديثة)، والتي عبرت بشكل مختلف عن ماهية المفهوم وأبعاده الحقيقية.

ـ لقد طرح نفس المفهوم "المجتمع المدني"، العديد من الإشكاليات عند إسقاطه في بيئة مغايرة وهي البيئة العربية، وهذا بالنظر لأن بعض الباحثين حاولوا إسقاط المفهوم كما عرفه الغرب بكل خصائصه في بيئة مغايرة تطرح أكثر من التباس، لعلّ أعقدها طبيعة الأنظمة التسلطية التي تسعى للهيمنة على المجتمع، لكن هذا لم يمنع بعض الباحثين من محاولة إيجاد أرضية صالحة لهذا المفهوم، تكون أكثر تجذرا ويستمد منها خصائصه وخصوصيته.

من جهة أخرى تم التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي، والمداخل النظرية المفسرة له بغية تبسيطه و إيضاحه، وهذا للوصول في الأخير لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربطه بالمجتمع المدني.

إن اختلاف الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني من دولة لأخرى، تعود بالأساس إلى ثلاث مسببات رئيسية:

ـ طبيعة النظام السياسي للدولة.

ـ السياق والظروف التي تعيشها الدولة على جميع الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية)

ـ خصوصية منظمات المجتمع المدني نفسها من حيث مدى استقلاليتها وفعاليتها فيما بينها.

الفصل الثاني

مـقـدمــة:

فرضت ثورات الربيع العربي واقعا جديدا في الحياة السياسية العربية، حيث بدأت تظهر فيها معالم التحول الديمقراطي، وبناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية، تحترم فيها قيم المواطنة والمبادئ الديمقراطية كما ظهر الدور الفاعل لحركات المجتمع المدني القائم على أساس إعادة هندسة الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك لاستعادة دور المجتمع المدني في إرساء وتكريس التحول الديمقراطي من خلال المشاركة الشعبية و ما يتبعها من تقرير القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك الأفراد للمشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما عزز دورها ـ في وعلى ـ الساحة السياسية، وعليه تنقسم الدراسة في الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث موزعة كالتالي :

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في تونس.

المبحث الثاني: عوامل وفواعل التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الثالث: دور الاتحاد التونسي للشغل في التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في تونس

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في تونس.

تعود جذور المجتمع المدني في تونس إلى أواخر القرن 19 و بداية القرن 20، فقد تكونت جمعيات و مؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية، شجعت المواطنين على النهوض بالمجتمع في ظل الأوضاع المتردية من خلال جماعة من المفكرين، الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحريرية في الوطن العربي[1]، ولعل الأمر البارز هو تعاطي المجتمع التونسي مع القضاء الجمعوي منذ القديم، حيث يعود العمل الجمعوي إلى 1888، حيث ظهرت أول جمعية سنة 1896 ثم بدأت تتشكل الواحدة تلوى الأخرى وتشير الدراسات أنه نشأت 5553 جمعية إلى غاية أكتوبر 1998 وفي سنة 2000 أصبحت 7529 جمعية[2]، وظهرت بعد 14 جانفي 2011 منظمتان نقابيتين هما: الجامعة العامة لعمال تونس واتحاد عمال تونس في ماي 2011 إلى جانب مجموعة من المنظمات: "الجمعية الخلدونية" و"الجمعية الصادقية" والجمعية الخيرية الإسلامية.[3]

وبما أنه تم الحديث عن تطور المجتمع المدني يجب التطرق إلى الإطار الدستوري و القانوني الذي يحكم سير هذه المنظمات.

أصدر الرئيس بن علي العديد من التعديلات التي تتعلق بالمنظمات المدنية التونسية منها ما نص عليه الدستور في الفصل الثامن من الاعتراف بحرية الفكر و التعبير والصحافة و النشر والاجتماع و تأسيس الجمعيات، ومنها ما تضمنه تعديل قانون الجمعيات رقم 154 لسنة 1959، أهم هذه التعديلات: تخفيض القيود المفروضة على تأسيس وعمل الجمعيات الأهلية، وفي عام 1992 تم تعديل جديد لهذا القانون حيث تضمن خضوع الجمعيات لإشراف الحكومة وفق ضوابط تحدد حركتها وعملها وشروط تشكيلها وتمويلها، وقد نظم هذا القانون علاقة الدولة بالجمعيات حيث منحت السلطة التنفيذية ممارسة العمل الرقابي وتسيير عمل الجمعيات، كما منحت الحكومة سلطة الفصل في شعار الجمعية

[1]- منير السنوسي، **البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس، الواقع والآفاق** (تونس: 3 سبتمبر 2013)، ص22.

[2]- بياضي محي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011_ 2012، ص 90.

[3]-منير السنوسي، **نفس المرجع**، ص 24.

هل يهدد النظام أم لا[1]، و وفق هذا التعديل لا يمكن حل أي جمعية إلا بقرار من المحكمة، كما جاء في هذا التعديل تصنيف جديد للجمعيات إلى ثمانية أصناف نسائية، اجتماعية، ثقافية، وفدية، خيرية إسعافيه، علمية، مهنية، رياضية، جمعيات ذات صبغة عامة، هذا التعديل هدفه منه السلطة احتواء منظمات الغير حكومية والسيطرة عليها حتى تفقد استقلاليتها وصبغتها الحقوقية والنضالية.

المطلب الثاني: تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني في تونس.

1.جمعيات حقوق الإنسان: تعتبر هذه الجمعيات ضعيفة البنية نظرا للصراع الدائم مع السلطة ومن أهمها:

أ. الرابطة التونسية للحقوق الإنسان: تم إنشائها عام 1977 تهتم بنشر تقارير عن وضعية حقوق الإنسان في تونس كما أدانت اضطهاد السلطة للتيار الإسلامي، وهذا ما عرضها للضغوطات وفي عام 1992 قامت بحل نفسها نتيجة للضغوطات الأمنية، ثم أعادت نشاطاها بقرار من المحكمة في 26 مارس 1993، كما نجد الجمعيات المستقلة عن الدولة وعن مختلف الأحزاب السياسية مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان وفرع تونس لمنظمة العفو الدولية.

ب. المجلس الوطني للحريات في تونس:تأسس في 10 أكتوبر 1999 من قبل 40 شخص، لهم مواقف قوية في الدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى منظمة الحرية و الإنصاف تأسست في 2007.[2]

2. **النقابات:**

أ. الاتحاد العام لطلبة تونس: يعتبر من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الاتحاد العام التونسي للشغل، بسبب زيادة نسبة المتعلمين إضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب، أنشئ الاتحاد العام لطلبة تونس عام 1952 و بسط الرئيس **بورقيبة** سيطرته عليه، و استمر هذا الوضع إلى غاية تولي الرئيس **زين**

[1]- شهرزاد صحراوي، "**هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2012، ص 4.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"1994"** (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير الثامن، 1994)، ص 80.

العابدين بن علي الحكم، حيث اعترف بالاتحاد و بنشاطه، كما قامت السلطة بالاعتراف بمنظمة طلابية جديدة هي " **الاتحاد العام التونسي للطلبة**".[1]

ب. الاتحاد العام التونسي للشغل: كان دور الكوادر الوسطى للاتحاد محوريا في الحراك السياسي و دفعت قيادات النقابات القطاعية و الجهوية في المشاركة في الحراك وتمكنت من المساعدة على تنظيم الأفراد العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا، ومن خلال مساهمته في الحراك التحم مع مناضليها آلاف من الناس من كل الأعمار والفئات.

ج. الهيئة الوطنية للمحامين: كان للمحامين دور متميز وحاسم في الحراك السياسي، حيث تضامن المحاميين في "سيدي بوزيد" مع المحتجين وتظاهروا معهم، كما أصرت هيئة المحاميين على تنفيذ اضراب كان مقررا في 14 جانفي2011 تضامنا مع أهالي الضحايا.[2]

3. **الجمعيات النسوية:** في البداية تركز نشاطها في العمل الخيري التطوعي، و المشاركة في عمل الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، و بهذا اتسع مجال مطالبها و بعد الاستقلال أصبحت المرأة التونسية تتمتع بحقوق لم تصل إليها أية امرأة عربية، وقد بلغ عدد الجمعيات النسوية في 2004، 25 جمعية و من أهم هذه الجمعيات نذكر:

أ. الاتحاد القومي للمرأة التونسية:تم إنشاؤه من طرف الرئيس **الحبيب بورقيبة** في جانفي 1956 من خلال توحيد لجنة المرأة في الحزب الاشتراكي الدستوري واتحاد حركات المرأة التونسية وتحقيق العدالة بين الرجل والمرأة، وفي عهد الرئيس **بن علي** تحولت الجمعية إلى منظمة غير حكومية.

ب. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: أنشئت في 06 أوت 1989، وطالبت بفصل الدين عن الدولة وحصول النساء التونسيات على جميع الحقوق السياسية والمدنية مثل الرجل، وإلغاء التمييز ضد المرأة وتمكينها من المواطنة الكاملة بوسائل مختلفة منها توعيتها بحقوقها القانونية[3].

---

[1]- عائشة عياش، "**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**"، مذكرة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 127.

[2]- عبد اللطيف الحناشي، "**الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، **في ثورة تونس** "**الأسباب والسياقات والتحديات**" (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص ص 235.218.

[3]- نفيين مسعد، **المشاركة السياسية للمرأة العربية** (مصر: د.د.ن، 2008)، ص 46.

المطلب الثالث: علاقةالمجتمع المدني بالدولة في تونس.

أولا: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في عهد الرئيس "بورقيبة".

منذ نيل تونس لاستقلالها في عام 1956، تولى الرئيس **الحبيب بورقيبة** مهمة الحكم وقام بإصدار دستور 1959 أين نص هذا الأخير في فصله الثامن على حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات تمارس نشاطها حسب ما يضبطه القانون[1]، وما ميز الحياة السياسية في تونس في هذه المرحلة هو السيطرة الكاملة للحزب الدستوري الذي سعى إلى احتواء كل الفئات، وهو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمة لبرامج الحكومة والتي ماهي في حقيقة الأمر إلا برامج الحزب الحاكم، كما يمكن القول أيضا أن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست على توجه يقوم على المزج والانسجام والتداخل بين الحزب الدستوري والدولة بمختلف هياكلها وبالتالي هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني.[2]

ثانيا: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي".

بعد استلام **زين العابدين بن علي** السلطة في تونس 7 نوفمبر 1987 عقب الإطاحة برئيس السابق **الحبيب بورقيبة**على إثر الانقلاب الذي قام به بن علي أو ما يعرف بالانقلاب الأبيض، إن العلاقة التي كانت تربط النظام السياسي التونسي في فترة حكم الرئيس **زين العابدين بن علي** بمنظمات المجتمع المدني هي علاقة احتواء وكانت مقتصرة على الجمعيات الموالية للسلطة التي تعمل على تمجيد صورة النظام والدفاع عن توجهاته وسياسته وطنيا وإقليميا ودوليا أما فيما يخص الجمعيات المعارضة للسلطة والتي لم يكن يتجاوز عددها 10 جمعيات فكانت علاقتها مع النظام السياسي تتميز بالقطيعة والتضيق عليها وتجميد التمويلات الموجهة إليها وكانت علاقتها صدامية تقوم على الاحتجاج وضغط ضد السلطة.[3]

[1]- محي الدين بياضي، **مرجع سابق**، ص 89.

[2]- أسامة معقاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[3]- توفيق المدني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب للنشر، 2001)، ص 308.

المبحث الثاني: عوامل وفواعل التحول الديمقراطيفي تونس.

المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس.

اندلع الحراك السياسي في تونس يوم 18 ديسمبر 2010 تضامنا مع "**محمد البوعزيزي**"الذي أضرم النار في نفسه أمام الملأ في مقر الولاية "**سيدي بوزيد**"، (أنظر الملحق رقم 01) احتجاجا على بؤس أوضاعه وعلى فساد الحكومة وتعرضه للإهانة اللفظية والجسدية من قبل الشرطة، وذلك بعد أن قامت هذه الأخيرة بحجز عربته التي تمثل مصدر رزقه، وبعدها توسع هذا الحراك ليشمل مجموعة كبيرة من المدن التونسية التي قادها حوالي 60 بالمئة من فئة الشباب ما دون الثلاثون سنة، وتحولت مطالب الشعب من مطالب اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية تدعوا إلى إسقاط النظام البوليسي الذي يترأسه "**زين العابدين بن علي**"، وبعد أربع أسابيع من بداية الحراك تم إسقاط النظام مما دفع بالرئيس للتنحي عن منصبه ومغادرة البلاد يوم 24 جانفي 2011 بعد حكم دام مدة 23 سنة من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى الأسباب والعوامل المؤدية لقيامه:

1_العوامل الداخلية:

- **العوامل الاجتماعية:** يبقى العامل الاجتماعي أكثر العوامل تأثيرا في الحراك السياسي الذي عرفته تونس، وتتلخص مجمل هذه الأسباب في: البطالة التي كانت تعانيها مختلف الفئات المهمشة خاصة الفئة الشبابية، أين بلغت نسبتها 13 بالمئة سنة 2011، إضافة إلى ارتفاع معدل الفقر وتدهور القدرة الشرائية للفرد، وعجز الميزان التجاري، إضافة إلى ظاهرة المحسوبية والرشوة وغياب العدالة الاجتماعية، وانهيار المستوى التعليمي نظرا إلى انتشار الأمية في الأوساط مختلف الفئات العمرية بالرغم من المراتب التي تحتلها تونس على مستوى المنظومة التعليمية.[1]
- **العوامل السياسية:** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية[2]، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد: **الأول** هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية، **الثاني** هو أن تعكس سياسات

[1] عبد الإله بالعزيز، **في الربيع العربي ...إلى أين؟**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2012)، ص .158

[2] عبد النور ناجي، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرر السياسي** (الجزائر: جامعة عنابة، ب.د.ط، ب.د.س)، ص 138.

النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، الثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، الرابع هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة، و عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، عن استقبال التطورات الاجتماعية وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثا و دافعا لوضع الأزمة، ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي و يمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي بالنقاط التالية:

_تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة للاضطرابات.

_ انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية خاصة في المناطق الجنوبية والحدودية.

_ طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق[1]

- **العوامل الاقتصادية:** أدت سياسات الانفتاح المبكرة و غير المدروسة إلى بنية اقتصادية تعتمد على قطاعات هشة مرتبطة بالأسواق الأوروبية، و ذات قيمة مضافة منخفضة كالسياحة و الصناعة الخفيفة، حيث لم يتمكن الاقتصاد التونسي بسبب صعوبة المنافسة في السوق الأوروبية إضافة إلى محدودية السوق الداخلية في الارتقاء بالقيمة المضافة للأنشطة الصناعية، وبالتالي فإن المعطيات السابقة الذكر تفسر لنا مدى هشاشة سوق التشغيل في تونس وعدم إمكانيته من استيعاب الأعداد الهائلة من حاملي الشهادات العليا[2]
- **العوامل الإدارية:** على الرغم من جميع الجهود المبذولة و الامكانيات البشرية، و المادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري والسياس[3]ي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل و الأنظمة الرسمية والاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح و التطوير.

---

[1] عبد النور ناجي، **نفس المرجع**، ص 139.

[2] وليد حدوق وآخرون، **الثورة التونسية قراءات في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، في: ثورة تونس: "أسباب، وسياقات وتحديات"** (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 111.

2 العوامل الخارجية:

أ_ العوامل الإقليمية: يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي (بلدان الاتحاد المغاربي)، حيث تعد القيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق سكان المدن الحدودية.[1]

ب_ العوامل الدولية: يمكن حصر العوامل الداخلية فيما يلي:

- **انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة:** تحولت الكثير من الدول بعد الحرب الباردة إلى الديمقراطية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الذي يفرض أفكاره على مختلف الدول وتأثرت تونس بهذا التحول.
- **ضغوطات المؤسسات العالمية:** لجأ النظام التونسي إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية الدولية بعدما فشل في تلبية حاجيات شعبه، وفي مقابل الحصول على هذه المساعدات فرضت هذه المؤسسات تبني الدول الديمقراطية والإصلاح السياسي.[2]
- **تطور الإعلام والاتصال:** دفعت ثورة المعلومات الجديدة المجتمع التونسي نحو تجاوز الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي كالفاسبوك و توتير، التي تمكنت من إيصال صوتها للعالم واظهار التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان.[3]
- **دور منظمات المجتمع العالمي الحقوقية:** وذلك من خلال الممارسات والأنشطة بالإضافة إلى إصدار التقارير ونشرات ضد النظام، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدعم خيار الشعب التونسي، وقيام فرنسا بتجميد أصول وأموال تعود إلى الحكومة التونسية وأفراد عائلة الرئيس.[1]

---

[1]- عبد النور ناجي، **نفس المرجع**، ص ص 143. 144.

[2]- يوسف البمراوي، "**التحول الديمقراطي في العالم العربي**"، في: htt//www.alno.net/35032/book، تم الاطلاع عليه في 2018/02/25.

[3]- هشام دراجي، "**العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس**"، في: https://derradgihicham.wordpress.com، تم الاطلاع عليه يوم: 2018/03/01.

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في التحول الديمقراطي في تونس.

أولا: الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي:

عانى الشباب التونسي و خاصة في الجنوب تدهورا كبيرا في مجال البطالة و ظروف المعيشة المحسوبية، و الفساد، و هذا منذ عهد الرئيس "**بورقيبة**"واستمر هذا في عهد الرئيس "**بن علي**"، وقد خاض الشعب التونسي معارك عديدة ضد النظام في إثر حجب الصحف الإلكترونية التي كانت تمثل وسيلة للتعبير عن الرأي خارج الأطر التقليدية لصحافة المطبوعة، إلى أن جاءت حادثة حرق شاب " **محمد البوعزيزي** "نفسه لتفجر أوضاعا متراكمة طوال سنين في وجه النظام التونسي، حيث بدأت الحركات من الدعوات التونسية على مواقع التواصل الاجتماعي من بينها الفايسبوك،[2] حيث بلغ عدد مستخدمي الفايسبوك في تونس في تونس حوالي **مليونين ونصف،** وهذا العدد يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول من حيث عدد مستخدمي الفايسبوك مقارنة بعدد السكان، مما يعني أن غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الإلكتروني الذي مثل حلقة وصل فيما بين الشباب وبين الشارع التونسي العام، واتسعت قاعدة الحركات السياسية لتشمل كل المحافظات وهكذا إدماج النساء والرجال في هذا الحراك، وكان شعارهم في مسيرتهم "**الشعب يريد إسقاط النظام**" و "**Dégage Ben Ali**"وهذا الشعار على ما فيه من حدة الظاهرة لا يهدف إلى إسقاط الدولة بقدر ما يهدف إلى إسقاط نظام الرئيس "**بن علي**" على الظلم والقهر والاستبداد.[3]

ثانيا: المجتمع المدني

لقد لعب المجتمع المدني دورا مهما في الحراك السياسي في تونس، حيث توجد العديد من المنظمات الوطنية التي لعبت دورا في الحياة العامة داخل تونس، من ضمنها: الاتحاد العام للمرأة التونسية، الاتحاد العام لطلبة تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل،[4] الذي كان له دور كبير في النضال

---

[1]- المولدي الأحمر، **الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في ثورة تونس: "الأسباب والسياقات والتحديات"**، تقديم مجموعة من المؤلفين (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص 130.

[2]- أحمد الساري وآخرون، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية في المجال الانتفاضي إلى الثورة** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص15.

[3]- كربوسة عمراني، "**المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 16، سبتمبر 2014، ص 35.

[4]– منير السنوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

السياسي إبان الاستعمار والأنظمة الاستبدادية التي جاءت بعده، وخلال الحراك التونسي سنة 2011 حيث أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بيان في 21 ديسمبر 2010، أكد فيه أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات و المواثيق والمعاهدات الدولية و يؤمنه دستور البلاد كما دعا إلى اعتماد حلقات حوار جهوية و وطنية للقضاء على عوامل التوتر،[1] وتجلى دور جمعيات حقوق الإنسان والحريات بعد الثورة التونسية خلال الانتخابات التونسية عام 2011، و2014، حيث تأسست شبكة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحريات و الديمقراطية وأطلقت على نفسها اسم "**مرصد شاهد**"، وهي تتكون كذلك من الهيئات المهنية للمحامين و الأطباء و الصيادلة بهدف دعم العملية الانتخابية ومراقبتها.[2]

ثالثا:الأحزاب السياسية:

رغم الحصار الذي كانت تعاني منه الأحزاب السياسية في تونس والتضيق على مجال عملها إلا نشاط تلك الأطراف ظل حاضرا بل فاعلا بأشكال مختلفة أين كان لها دور مركزي في صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير المنتفضة.[3]

رابعا:المؤسسة العسكرية:

منح الجيش التونسي خصوصية أهلته ليلعب دورا إيجابيا خلال أحداث الثورة التونسية منذ عام 2010، منعت انهيار مؤسسات الدولة وحالت دون انتشار الفوضى والصراع مما أعادها إلى واجهة التأثير الإيجابي حيث وقفت المؤسسة العسكرية التونسية إلى جانب الثورة، ورفضت التدخل ضد المتظاهرين، وطلبت من الرئيس "**زين العابدين بن علي**"الرحيل وترك السلطة، خوفا من دخول البلاد

[1]- عائشة التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس "قراءة سيسيولوجية" في ثورة تونس: أسباب وسياقات وتحديات**"(لبنان:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 81.

[2]- ليلى بحرية، "**المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمام الأمان ضد الاستبداد والفساد**"، جريدة الخبير في 09_12_2014، منشور على الرابط التالي: http://www.chahed.tn/index.php/cache/121_2014_12_09_06_59_45

[3]- عبد اللطيف الحناشي، "**الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، **في ثورة تونس "الأسباب والسياقات والتحديات"، مرجع سابق**، ص 218.

في حرب أهلية غير محسوبة النتائج، حيث تم إصدار بيان القصبة* في فيفري 2011 الذي يعتبر نقطة تحول إيجابية لصالح الثورة التونسية.[1]

المطلب الثالث: مراحل وتداعيات التحول الديمقراطي في تونس.

- **مراحل التحول الديمقراطي في تونس.**

أولا: المرحلة الانتقالية الأولى:

انطلق المسار بعد الإطاحة بالرئيس بن علي ببعث ثلاث لجان يوم 17 جانفي 2011، باشرت عملها قبل أن يدفع إصدار مراسيم قانونية خاصة بها في فيفري 2011، وهذه اللجان هي:

- ✓ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
- ✓ اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، كانت هذه المرحلة الأولى من ملامح الانتقال الديمقراطي، تميزت أنها توافقية بحتة من دون اللجوء إلى أي انتخابات، وكان هناك توافق بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والناشطين من مختلف الأنواع.[2]

ثانيا: المرحلة الانتقالية الثانية:

تمثلت هذه المرحلة في انتخابات المجلس التأسيسي 2011 وتشكل الائتلاف الحزبي الثلاثي "**الترويكا**"بحيث عرف المشهد السياسي بتونس بعد الحراك السياسي حالة من التعدد و التنوع، و هذا ابتداء من تاريخ 23 أكتوبر 2011 الذي شهد فيه انتخابات المجلس التأسيسي، تنافس خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، ضمن ما يقارب 10 آلاف و500 مترشح يمثلون 100 حزب سياسي

[1]- أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2012)، ص 347.

***بيان القصبة** :هو بيان صدر عن الفريق الأول رشيد عمار، رفض فيه قمع الثورة، وأعلن عن مساندة الثورة بكل الوسائل المتاحة.

[2]- حمادي الرديسي، "**تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة**"، مجلة سياسات عربية، ع 18، جانفي 2016، ص ص.4. 5.

تنافسوا على 217 مقعد في المجلس، وسنوضح النتائج التي حققتها الأحزاب في الانتخابات حول حصولها على المقاعد في الجدول التالي:[1]

الجدول (03):يبين نتائج انتخابات المجلس التأسيسي.

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد
حركة النهضة	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	29
التكتل من أجل العمل والحريات	26
الحزب الديمقراطي التقدمي	20
القطب الديمقراطي الحداثي	16
حزب المبادرة	5
حزب آفاق تونس	5
البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي)	4
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	3
حركة الشعب وأحزاب صغيرة	4
المجموع	**217**

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي** "**الإطار، المسار والنتائج**" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012)، ص 22.

أفضت انتخابات 2011 إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم "**حزب حركة النهضة**"، على الرغم من فقدانهم التام للخبرة في تسير الإدارة،[2] وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات تم تشكيل حكومة

[1]- عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي** "**الإطار، المسار والنتائج**" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012)، ص 22.

[2]- حمادي الرديسي، **نفس المرجع**، ص 7.

"**ترويكا**"، هذه الأخيرة حملت بأحزابها الثلاث مسؤولية مزدوجة تمثلت في الالتزام بكتابة دستور جديد للبلاد، أوكلت مهمة صياغته الرئيسية للمجلس التأسيسي الذي يترأسه **مصطفى بن جعفر** رئيس حزب التكتل من أجل العمل و الحريات، من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية العاجلة عبر تنسيق و توزيع المهمات بين الحكومة التي شكلت قائمة أعضائها بين الأحزاب الفائزة والمقربين منها ورئاسة الجمهورية، وجرى تقاسم التسيير في ضوء توزيع غير متكافئ للصلاحيات و المهام، رجح الكفة لصالح رئيس الحكومة على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية،[1] على الرغم من أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم على مدار سنتين ونصف، إلا أن حضوره الشعبي شهد تراجعا ملحوظا، بسب بطئ وتيرة الإصلاحات وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل والتنمية وضمان الاستقرار الأمني إضافة إلى الانشقاق الداخلي الذي عرفته الأحزاب المشكلة للترويكا، خاصة بالنسبة لما يخص حزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات" بدعوى الاختلاف في الإيديولوجيات مع حركة النهضة الإسلامية، وهو ما اعتبرته هذه الأحزاب مانعا من التحالف السياسي معها.[2]

ثالثا: مرحلة التحول إلى الديمقراطية:

شهدت تونس إجراء أول انتخابات تشريعية في 23 أكتوبر 2014، وتعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ عقب الحراك السياسي في 2010، وهي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي حيث رسخت الانتخابات التشريعية التونسية تجربة التعددية الحزبية، بعد أن امتد لأكثر من نصف قرن مع حكم الحزب الواحد أي منذ عام 1956 تاريخ استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي حتى عام 2011 الذي لم تعرف فيه تونس سوى نظام حكم الحزب الواحد، شهدت تلك الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام الرئيس **بن علي**، بعد الحراك مثل: **الباجي قايد السبسي،عبد الرحيم الزواري، كمال مرجان، مصطفى كمال النابلي، حمودة بن سلامة، ونور الدين حشاد**، أما الحزب الأكبر في البلاد "**حركة النهضة**" لم يقدم مترشحا للرئاسة واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي لتحقيق أهداف الحراك

[1]- عائشة التايب، **الترويكا الحاكمة في تونس "حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"**، مجلة سياسات عربية، ع 1، مارس 2013، ص13.

[2]- أفريكان منجير، **تراجع شعبية الترويكا**، 2012 في:
http://www.africanmanger.com/sitte_ar/detial_articl_phppart_id=11593، تم الاطلاع عليه في: 2018/03/04.

السياسي،[1] وتوجت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية بفوز حزب نداء تونس الحديث النشأة والمبني على أربعة روافد "الدستورين، النقابين، اليسارين، والمستقلين" وتحصله على أغلبية المقاعد مقدرة ب 86 من مجموع 217 مقعد في الانتخابات التشريعية وفوز "**قايد السبسي**" برئاسة الجمهورية التونسية حيث كانت نسبة التصويت عليه ب 39,46%.[2]

- **تداعيات التحول الديمقراطي في تونس.**

أولا: على المستوى التونسي: حققت الاحتجاجات في تونس ما يلي:

_ نجحت بمطالبها الاجتماعية و السياسية، في الضغط على النظام و إسقاط الرئيس من سدة الحكم، و استحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي

_ أفشلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تداوله قد بدأ في المشهد السياسي

_ كشفت عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية و أزمة المشاركة السياسية، إلى أزمة النظام البنيوية وتقيد التعددية السياسية.

_ أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ موات لخدمة طبقة واحدة وهي طبقة السياسيين بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء.

_ أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية

_ بينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحريات الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.

ثانيا: على مستوى البلدان العربية:

إن نجاح الحركات الاحتجاجية في دولة تونس في تغيير الحكم والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، سيكون عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية لتصعيد الاحتجاج، في ظل غياب الإصلاح السياسي وضعف المشاركة الشعبية ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، يمكن أن تكرر الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، لهذا سارعت بعض الحكومات المرشحة إلى اتخاذ إجراءات و تدابير، قد تمنع انتقال عدوى الاحتجاجات على أوضاع

[1]- السيد علي مصطفى وسوسن زغلول، "**دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011_2016**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في:http://democratic.de/?p=34699، تم الاطلاع عليه يوم 2018/03/04.

[2]- حمادي الرديسي، **نفس المرجع السابق**، ص 07.

اقتصادية وقضايا فساد مثل الأردن الذي اتخذ إجراءات اقتصادية لخفض الأسعار وكذلك الجزائر التي تراجعت عن قراراتها التي كان من شأنها رفع الدعم على السلع الأساسية،[1] وذلك بعد موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، أما بالنسبة لبعض الدول كانت بمثابة الإشارة التي تلقتها مثل مصر التي سيتم التطرق اليها في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد العام التونسي للشغل.

عرفت حركة التأسيس النقابي الوطني التونسي تداخلا من الحزب الحر الدستوري الذي تأسس في عام 1920، ولكن لم يكونوا بمفردهم في عملية التأسيس حيث جاءت بعض العناصر المؤسسة للعمل النقابي مثل **فرحات حشاد**، وهو مناضل في النقابات الاشتراكية قبل أن يشرع في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، كما تبين بعض المصادر الدور الذي لعبه النقابي، والمثقف العصامي **محمد علي الحامي** في مسار تأسيس أول تنظيم نقابي وطني مستقل عن النقابات الفرنسية في تونس، صحبة بعض الوطنين الآخرين الذين كانوا ينشطون في الحزب الدستوري، ورغم أن محمد الحامي لم يكن مقيم في تونس، قام بمشروعه الأول الذي كان بصدد توفير المواد المعيشية بأسعار مدروسة للعمال والفقراء في ظل الأزمة المادية الخانقة وأطلق عليه "**المشروع التعاضدي**".[2]

طيلة التجربة التاريخية الطويلة رسخ الاتحاد التونسي للشغل جملة من المبادئ النضالية والقواعد التنظيمية وهي أربع مبادئ عامة يسير عليها منذ تأسيسه وهي:

المبدأ الأول: نقابي مهني:يتمثل في الدفاع عن العمال التونسيين بمختلف أصنافهم.

المبدأ الثاني: سياسي وطني: يتجاوز طبقة العمال في حد ذاتها ليشمل القضايا الرئيسية لعامة الشعب.

[1]- عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 145. 146.

[2]- الطاهر حداد، **العمال التونسيين وظهور الحركات النقابية** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)، ص 28.

المبدأ الثالث: يتعلق باستقلالية المنظمة: أين نشأ هذا المبدأ وترسخ كقاعدة عمل تمسكت بها المنظمة.

المبدأ الرابع: أخلاقي اجتماعي:ويتمثل في انحياز المنظمة بشكل ثابت إلى قيم إنسانية هي: العدالة والحرية والكرامة.[1]

المطلب الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الحراك السياسي.

بعد يوم واحد من اقدام الشاب "**محمد البوعزيزي**" على حرق نفسه بدأت التجمعات والمسيرات بالانطلاق أمام دار الاتحاد الجهوي للشغل، الذي أصدر بدوره بيان في ذلك اليوم يطالب فيه الدولة بإطلاق سراح المحتجين الذين تم توقيفهم إثر الحراك، كما طالب بحق الجهة المحتجة في التنمية وسحب قوات الأمن من الشوارع حيث ساعد هذا البيان على إطلاق سراح الموقفين.[2]

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد بيانا يوم 21 ديسمبر 2010 أكد فيه أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية ويؤمنه الدستور، وجدد التشديد على ضرورة تجنب الحلول الأمنية في تطويق بعض مظاهرات ردود الفعل العفوية في مواجهة البطالة، وعلى فتح حوار جدي وبناء من أجل التنمية كما دعا لاعتماد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر.[3]

بعد انتخاب المجلس التأسيسي و تشكيل الترويكا، خول الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مهمة تأمين مسار التحول الديمقراطي، لاعتقاده بأن حركة النهضة جهاز لقمع وكبح الحريات، خصوصا في ظل حيازتها على الأغلبية التي أعقبت تهميش كبير للاتحاد، و هو الأمر الذي لم يرق لكل النقابيين حيث جاء في تصريح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل "**حسين عباسي**" "**يريدون خنق أصواتنا ليقرروا وحدهم مصيرنا، يريدون أن يزرعوا الرعب في قلوبنا، لكي يمنعوننا من الدفاع عن قضيتنا**

[1]- مولدي الأحمر، **الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة، ثوابت التجربة النقابية ومقتضيات التجدد والتأقلم**، متاح على الرابط التالي: .**www/ugtt.org.tn/06/03/2017** تم الاطلاع عليه في 2018/04/06.

[2]- أحمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي "التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات"** (منظمة فريدريش اربيت، 2015)، ص 10.

[3]- عبد اللطيف الحناشي، **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق**، ص 214.

وحقوقنا، لكننا لن نستسلم ولن نخضع"[1]، وفي 27 ماي 2011 بعد أن تصاعدت وتيرة الاحتجاجات اقترح الاتحاد العام للشغل مبادرة "**الحوار الوطني**"مع اتحاد الأعراف ورابطة حقوق الانسان والهيئة الوطنية للمحاميين الذي عرف باسم "**الرباعي الراعي للحور**"على أنه وسيلة لحل أزمتي تونس الاقتصادية والسياسية.

نجحت جلسات الحوار المتواصلة "52 جلسة" بإخراج الترويكا من الحكم فكان التوافق على المسارات الثلاثة بالتزامن: المسار الحكومي بخروج الإسلاميين من الحكم، وضع حكومة جديدة اتفقت عليها جميع الأطراف السياسية المنبثقة عن الانتخابات، والمسار الدستوري بفض الخلاف القائم حول الدستور، كنتيجة لذلك تمت المصادقة على الدستور في 26 جانفي 2014 الذي حصل على الأغلبية الواسعة "200" صوت من أصل 217 عضوا الذي نص على حق العمل اللائق والحق النقابي وحق الاضراب.[2]

المطلب الثالث: تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل.

بعد نجاح الاتحاد العام التونسي للشغل راعي الحوار الوطني في إيصال البلاد إلى بر الأمان وإقناع كل أطراف الحكومة تصريف الأعمال من أجل الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية التي توجت بنجاح حزب نداء تونس ووصول السبسي إلى كرسي الرئاسة، أتت جائزة نوبل للسلام التي منحت للرباعي الراعي للحوار الذي قاده الاتحاد العام التونسي للشغل في 10 ديسمبر 2015 لتتوج هذا الدور تقديرا لمساهمته الحاسمة في بناء الديمقراطية والخروج من الأزمة التي كانت تواجه تونس في تلك المرحلة نتيجة اغتيالات سياسية واضطرابات اجتماعية على نطاق واسع الأمر الذي استحقه عن جدارة.[3]

خلاصة واستنتاجات:

تمكنت تونس من خلال الانتفاضة الشعبية والحراك الجماهيري الذي شهدته في أواخر عام 2010 من الإطاحة بنظام الدكتاتور زين العابدين بن علي بعد حكم دام 23 سنة كاملة، كان فيها المجتمع

[1]- عائشة عياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[2]- حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص 7.

[3]- محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **نفس المرجع**، ص 34.

والشعب التونسي يعيش في ظل حكم تسلطي محروم من أبسط الحقوق العامة والحريات الأساسية، وهو مالم يترك مجالا للصمت عن تلك الأوضاع وهو ما دفع بالشعب للخروج في مظاهرات اجتماعية كانت أبرز مطالبها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد قاد الحراك السياسي التونسي عدة فواعل، ساهمت في الرفع من وتيرة وحدة الاحتجاجات كان من أبرزها الشباب العاطل عن العمل ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى التنظيمات الحزبية المختلفة الناشطة على الساحة السياسية في تونس، ولقد كان لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في قيادة الحراك وبعد الثورة، ولعلّ أبرز هذه المنظمات نقابة **الاتحاد العام التونسي للشغل** والتي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة على مستوى الساحة السياسية التونسية.

و أخيرا فان نفوذ الاتحاد العام التونسي للشغل في الحياة السياسية لم يأت من فراغ، وإنما جاء تبعا لإرث تاريخي ونضالي حافل منذ تأسيسه، فشرعية الدور الحالي نابع أو هو نتاج للدور الذي لعبه في الماضي، إذ لا أحد ممن قرأ التاريخ التونسي يمكنه تجاهل دور الاتحاد العام التونسي للشغل في النضال الوطني قبل الاستقلال، وقد واصل التزامه بالمبدأ الأساسي الذي قامت عليه أولى تجاربه في العمل النقابي، وهو عدم إمكانية الفصل بين الدفاع عن المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية، ولذلك من غير الممكن إزاحته من اللعبة السياسية وهو ما لم تتفطن له حركة النهضة عند استلامها للسلطة بعد ثورة الياسمين وبذلك شكل تحد كبير لها، كما فرض عليه ضرورة النضال لأجل استعادت مكانته وهيبته على مستوى الدولة و المجتمع التونسي ككل.

الفصل الثالث

مـــــقـــدمـــة:

لم تكن مصر بعيدة عما يجري في تونس من أحداث، حيث كان الشعب المصري متابعا ومساندا لشقيقيه التونسي في جميع مراحل الأحداث التي مر بها حتى حصول التغير، وعزل النظام وكانت البيئة المصرية مهيأة لاستقبال شرارة الحراك و التغير، بحكم الظروف السياسية والموقع الجغرافي، وتشابه محركات التغير بين البلدين إلى حد كبير فدوافع وأسباب حراك الشعب التونسي هي في جلها التي أثارت الشعب المصري، ودفعته إلى الحراك والاحتجاجات التي رفعت صوتها وأحدثت تغيرها المنشود التي جعلت النظام السياسي المصري السابق عاجزا عن مواجهة الاحتجاجات، ففي حين كان البوعزيزي شرارة انطلاق الاحتجاجات في تونس، فإن الوحشية التي قتل بها خالد السعيد كانت مفجرا قويا لأحداث مصر يوم 25 جانفي 2011، وعليه تنقسم الدراسة في الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث موزعة كالتالي:

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في مصر

المبحث الثاني:فواعل ومراحل التحول الديمقراطي في مصر

المبحث الثالث: دور حركة الإخوان المسلمين في التحول الديمقراطي في مصر.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في مصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في مصر.

تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية إلى القرن التاسع عشر حيث ظهرت أول جمعية أهلية عام 1821 وهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية وبعدها بدأ تأسيس الجمعيات فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام 1859.[1]

جاء دستور 1923 الذي نص في أحد مواده على حق تكوين الجمعيات ويعتبر ذلك أول إقرار حكومي أو موافقة حكومية رسمية بحق إنشاء المنظمات، ثم تم إصدار القانون 32 لسنة 1964 لتنظيم عمل الجمعيات تحت اشراف الدولة وتم العمل به إلى أن صدر القانون 153 لعام 1999 ثم تم إلغاءه في 2001 و إقرار بعدم دستوريته، ثم إطلاق القانون 84 لعام 2002 وكان من أهم إيجابيات هذا القانون جعل سلطة حل الجمعيات بيد الجهة الإدارية دون اللجوء إلى القضاء.[2] (أنظر الملحق رقم 02)

المطلب الثاني: تشكيلات المجتمع المدني في مصر.

إن المجتمع المدني في مصر يأخذ أشكالا متعددة، وفيما يلي أبرز مكونات المجتمع المدني المصري:

1.**الجمعيات الأهلية:** هي عبارة عن تجمعات منظمة تقوم على العمل التطوعي ولا تهدف إلى تحقيق الربح وتعمل في المجالات الاجتماعية لتحقيق النفع العام، وتوجد ثلاث أشكال رئيسية للجمعيات الأهلية:

أ. **جمعيات خيرية:** تسعى إلى توفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين مثل محو الأمية وانشاء مدارس ومستشفيات.

ب. **جمعيات تنموية:** هي جمعيات تعمل في مجال التنمية حيث تعمل على نصرة الفئات المهمشة من أهم الأدوار التنموية التي تقوم بها مكافحة الفقر.

ج. **الجمعيات الدفاعية والحقوقية:** تسعى هذه الجمعيات للدفاع عن قضايا معينة مثل: حقوق الانسان وحماية البيئة والدفاع عن المرأة، وتعد هذه الجمعيات أكثر الجمعيات تأثيرا على السياسات

[1]- سحر إبراهيم الدسوقي، **مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات)، ص 30.

[2]- أسماء حجازي وآخرون، **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر** "**2011_2016**" (المركز العربي الديمقراطي، 2017)، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=5354. تم الاطلاع عليه في 2018/04/06.

الحكومية وتواصلا مع العالم الخارجي من أهم هذه الجمعيات: الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.[1]

2.النقابات:

أ. النقابات المهنية: تعد النقابات المهنية مكون أساسي ومهم من مكونات المجتمع المدني وذلك نتيجة الأدوار التي تستطيع القيام بها[2]، وكانت بداية ظهور النقابات المهنية في مصر مع تشكيل نقابة المحامين عام 1876 ويوجد في مصر 25 نقابة مهنية من أبرزهم: نقابة الصحفيين 1941، نقابة الأطباء 1949، نقابة الصيادلة 1949.[3]

ب. النقابات العمالية: إن الجذور التاريخية للنقابات العمالية تعود إلى مطلع القرن العشريين عندما تم تأسيس أول نقابة عمالية وهي نقابة عمال لف السجائر عام 1900، ويأخذ التنظيم النقابي في مصر الشكل الهرمي الذي على قمته يوجد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تأسس في 1957، وفي القاعدة يوجد اللجان النقابية للمنشآت المختلفة.

إذا نظرنا إلى الدور الذي يمارسه التنظيم النقابي العمالي فسوف نجد أن دور تلك النقابات العمالية في الدفاع عن مصالح العمال يتسم بالضعف.[4]

3. **نادي القضاة:** يمثل إحدى صور المجتمع المدني التي ظهرت للمرة الأولى في 1939 عندما اتفق 59 من رجال القضاة والنيابة على تأسيس النادي وأن يكون مركزه الرئيسي في محافظة القاهرة ويسمح بإنشاء فروع له في كافة المحافظات، وقد ظهر نادي القضاة بصورة كبيرة في أحداث 1969 عندما سعى النظام السياسي إلى ضم القضاة إلى عضوية الاتحاد الاشتراكي فتصدى له النادي وقامت الحكومة بعزل

---

[1]- علي الدين هلال، **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2010)، ص ص423.412.

[2]- ابتسام حاتم علوان، "**واقع المجتمع المدنيفي الوطن العربي**"، مجلة كلية آداب، ع 98، 2011، ص 706.

[3]- جهاد جمال عبد العليم، "**تأثير منظمات المجتمع المدني على الأمن القومي المصري بعد ثورة يناير**" (المركز العربي الديمقراطي، 2016)، متاح على الرابط التالي: .htt://democraticac.de/ ?. P=25602 تم الاطلاع عليه في 2018/05/03.

[4]- ولاء علي البحيري، "**المجتمع المدني والإصلاح القانوني في الحالة المصرية**" (مصر: شركة التنمية والبحوث والاستشارات والتدريب، 2011)، ص ص10.09.

قيادات النادي وعرفت باسم "**مذبحة القضاة**"، كما لعب النادي أيضا دورا كبير في التصدي لجماعة الإخوان المسلمين عندما تولوا حكم البلاد.[1]

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة في مصر.

1.علاقة المجتمع المدني بالدولة (قبل ثورة يناير 2011)

_أولا : أواخر عهد الرئيس مبارك:

ظلت حرية التنظيم طوال حكم مبارك مقيده بقانون الطوارئ ومجموعة القوانين الاستثنائية التي تعطي الأجهزة الأمنية فرصة السيطرة عليها، على الرغم من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني حتى أواخر 2010، وقد كانت نظرة النظام إلى الجمعيات الأهلية والخيرية بالأخص هي التعامل بسياسة تعاونية قائمة على التبعية للدولة، وعلى النقيض فقد كانت العلاقة صراعية مع النقابات المهنية والمنظمات الحقوقية والدفاعية من حيث اعتبارها مراكز معارضة سياسيا، إلى جانب كثرة التركيز على قضايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المنظمات.

ظهرت أبرز الصدامات مع المجتمع المدني عندما طالبت منظماته بمراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2005 ورفضها النظام،وما يحسب للنظام في هذه الفترة هو قيامه بإنشاء المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان مع عدم الاستقلال عن الدولة،ولكنها محاوله لتفادي حالة الحرج من القضايا المطروحة في هذه الفترة.[2]

و قد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر في أواخر عهد مبارك للعديد من الانتهاكات على مستويات مختلفة [3].

---

[1]- محمد السيد عبد الحميد خليل، **فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر "2011_2016"** (المركز العربي الديمقراطي، 30 ديسمبر 2017)، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?. P=25603. تم الاطلاع علية في: 2018/05/06.

[2]- محمد نور، **النظام السياسي المصري 1970-2014 الملامح والسمات** (مصر: دار الكتاب الجامعي، ب.د.ن ط، 2014)، ص 103.100.

[3]- محمد عمران، **منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر (المساهمات والتحديات)** (القاهرة:مركزالمحروسة للنشر) تاريخ الدخول 2018/04/14 على الرابط التالي: https://www.scribd.com/doc/144630223.

2.علاقة المجتمع المدني بالدولة بعد الثورة:

أولا: المجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية الأولى 2011-2012:

شهدت تلك الفترة بعد تنحي الرئيس الأسبق مبارك مزيدا من الصدام بين المجلس العسكري و المجتمع المدني، الأمر الذي دفع 40 منظمة حقوقية إلى عقد مؤتمر صحفي في أغسطس 2011، أعلنت فيه رفضها الشديد للحملة التي يشنها المجلس العسكري على منظمات المجتمع المدني.

وكانت المحاكمات العسكرية من أبرز دلالات الصدام بين منظمات المجتمع المدني الحقوقي خاصة والمجلس العسكري،خصوصاً وأن الفترة الانتقالية التي تلت تنحي مبارك شهدت محاكمة 12 ألف مدني أمام محاكم عسكرية بينما تمت محاكمة نحو عشرة آلاف خلال 30 عاماً من عهد مبارك، وفقاً لدراسة أصدرها "مركز هشام مبارك للقانون.[1]

وفي أواخر عام 2011، اقتحمت قوات الأمن 17 مقراً لجمعيات و منظمات المجتمع المدني المصرية و الأجنبية، تنفيذاً لأمر التفتيش، بشأن التحقيق في تلقي منظمات المجتمع المدني المصرية أموالاً من دول أجنبية، بطرق غير شرعية ومخالفة للقانون، وهو ما عرف آنذاك " قضية التمويل الأجنبي"،[2] التي أثارت أزمة واشنطن. واتهم 43 ناشطاً، بينهم 19 أميركياً منعوا من السفر، بإنشاء جمعيات أهلية وبالحصول على تمويل أجنبي من دون ترخيص ورأت هذه المنظمات أن هذه الأوضاع موجودة منذ عهد مبارك ولكن ما دفع الحكومة لذلك هو مهاجمة هذه المنظمات لسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.[3]

وقد كان قانون المجتمع المدني من أبرز علامات التصادم بين منظمات المجتمع المدني و النظام، فقد رفضت منظمات المجتمع المدني للقانون الجديد الذي اقترحه المجلس العسكري خلال

---

[1]– أحمد رجب، "**هل كان مبارك رحيما بالمجتمع المدني المصري**"، **جريدة المدن الالكترونية**2016/12/07،تاريخ الدخول 14\04\ 2018على الرابط التالي:http://www.almodon.com

[2]–القضية رقم 173 لعام 2011 المعروفة بالتمويل الأجنبي تم توجيه اتهامات لعدد من نشطاء حقوق الإنسان بتلقي أموالا من جهات خارجية، ونظرت محكمة الجنايات قرار هيئة التحقيق القضائية، بمنع 4 متهمين وأسرهم من التصرف فى أموالهم إثر التحقيقات بشأن تلقيهم مبالغ من جهات خارجية بالمخالفة لأحكام القانون، بمبلغ يزيد عن مليون ونصف المليون دولار أمريكي , ويشار إلى أن جنسيات المتهمين كانت مقسمة ما بين 14 مصريا و19 أمريكيا, للمزيد عن القضية راجع2016/3/http://www.youm7.com/story

[4]-أحمد رجب، **نفس المرجع السابق.**

2011، باسم "مشروع الجمعيات الأهلية"، رأت فيه المنظمات مزيداً من الإحكام وتكريس سيطرة الأجهزة الأمنية على مقاليد العمل الأهلي في مصر.[1]

ثانيا: المجتمع المدني خلال حكم الرئيس مرسي:

حاول الرئيس السابق محمد مرسي في البداية التأكيد على أن من أولويات مؤسسة الرئاسة دعم منظمات المجتمع المدني ورفع القيود الإدارية التي تعوق عملها، وشدد على أن الدولة لن تمارس التضييق أو التخوين على تلك المؤسسات، وذلك من خلال افتتاح مؤتمر ومعرض منظمات المجتمع المدني الأول في جانفي 2013 والذي حضره أكثر من 40 منظمه معظمها كانت خدمية ورعائية، نظرا للموقف المتخذ من قبل المنظمات الحقوقية بالصدام مع النظام عند إصدارهالإعلان الدستوري في نوفمبر 2012 باعتباره يرسخ لانتهاكات حقوق الإنسان، وقد صرح الرئيس من خلال المؤتمر بأنه يبدأ عهد جديد من الشراكة بين الدولة والمجتمع علي أن تكون تلك الشراكة تكاملية وليست علاقة سيطرة أو هيمنة من قبل الدولة تجاه المجتمع المدني, موضحا أن الأولوية القصوى لدي مؤسسة الرئاسة تجاه منظمات المجتمع المدني هي دعم الدور الذي تقوم به تلك المنظمات إيمانا بأن تطور ونجاح العمل الأهلي في المجتمع هو من أهم سبل تنمية الوطن.[2]

وأعلن الرئيس في هذا المؤتمر بأول مشروع قانون تقدم به إلى مجلس الشورى و هو "الجمعيات الأهلية" على أن يختص هذا المشروع بقانون لتمكين المجتمع المدني للتأكيد بأن الدولة لن تمارس التخوين أو التضييق على مؤسسات العمل المدني مادامت تعمل من أجل مصلحة الوطن، و جدير بالذكر أن المعارضة المصرية انتقدت مشروعا آخر بقانون الجمعيات الأهلية ناقشه مجلس الشورى و الذي قدمه حزب الحرية والعدالة، وصرحت 40 منظمة حقوقية مصرية إنها قلقة إزاء تقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وخنق منظمات حقوق الإنسان بشكل خاص، وذلك بإصرار جماعة الإخوان المسلمين وحزبها على فرض مزيد من القيود على الحق في حرية تكوين الجمعيات، و أضافت

[1]-أماني قنديل، **التحولات في البنيةالوظيفة للمجتمع المدني بعد الثورات في مصر**، المركز العربي للبحوثوالدراسات،2014\12\27 تاريخ الدخول 2018\04\15،على الرابط التالي : http://democraticac.de/?p=5453.

[2]-محمد فؤاد، **الرئيس في مؤتمر الجمعيات الأهلية اولوية لدعم المجتمع المدني، جريدة الاهرام**،2013\5\30،تاريخ الدخول 2018\04\16، على الرابط التالي : http://www.ahram.org.eg/News

أن ما ورد في مشروع القانون المقدم إلىمجلس الشورى من الرئاسة يفوق إلى حد بعيد القيود الصارمة التي سبق وأن فرضها نظام مبارك على العمل الأهلي.[1]

ثالثا: المجتمع المدني خلال حكم الرئيس عدلي منصور.

لم تتغير طبيعة العلاقة الصراعية بين الدولة والمجتمع المدني عقب ثورة 30 جوان من حيث أن ظل المجتمع المدني مستهدف أمنيا من خلال قضية التمويل الخارجي التي استمرت 4 سنوات إضافة إلى وجود تهم جديدة بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين من عدمه وفقا لطبيعة المرحلة في هذا الوقت باعتبارها جماعه إرهابيه ويتم تعقب المنظمات التابعة لهذا التنظيم، وقانونيا من حيث التشريعات التي تنتهك حقوقه وتعمل على تضيق قنوات مشاركة المجتمع المدني.

ففي ديسمبر 2013 اقتحمت الشرطة المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتم إلقاء القبض على ستة من العاملين به،وفي 23 من نفس الشهر تم تجميد أموال 1055 جمعيه أهليه، وقامت الحكومة بتوجيه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بتشكيل لجنة لتقييم الأوضاع الخاصة بالمنظمات وصلتها بجماعة الإخوان المسلمين من عدمه، إلى جانب إصدار أحكام قضائية صارمة كفرض الحراسة على نقابتي المعلمين والصيادلة.[2]

رابعا: منظمات المجتمع المدني خلال حكم الرئيس السيسي:

أما في عهد الرئيس السيسي ظل وضع المجتمع المدني على ماهو عليه من حيث جملة التشريعات التي تصدر في حقه والتي تراها منظمات المجتمع المدني تشريعات صارمة تحد من العمل المدني والمشاركة السياسية، حيث تضم قائمة التشريعات القرار الجمهوري بتغليظ عقوبة التمويل الأجنبي الصادر في سبتمبر 2014، وهو القانون الذي كان سبباً في غلق عدد من الجمعيات الأهلية وانسحاب عدد آخر من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مصر، ولم يتضمن القانون تعريفات واضحة للأفعال التي يجرمها، واستخدم تعبيرات فضفاضة مثل القيام بعمل ضار بمصلحة قومية والإخلال بالسلم

[1]-تقرير ،"**انتقاد مشروع القانون المصري للمجتمع المدني** "، اسكاي نيروز العربية ، 2013\5\ 31 تاريخ الدخول 2018\05\16،على الرابط التالي :http://www.skynewsarabia.com

[2]-محمد نور ،**مرجع سابق**، ص 105.

العام، وهو ما يفتح الباب للحد من مساحة الحرية المتروكة لمنظمات المجتمع المدني لتمويل أنشطة مشروعة على أرضيات تحكمها التوجهات السياسية والمصالح الضيقة.[1]

في 15 نوفمبر2016 وقع البرلمان المصري على مشروع قانون جمعيات مكون من 89 مادة واجهته المنظمات الحقوقية، وينص القانون على عقوبة الحبس لمدة تصل إلى 5 سنوات، إضافة إلى غرامة تصل إلى مليون جنيه، لكل من شارك منظمة أجنبية في ممارسة نشاط أهلي في مصر دون الحصول على تصريح ويلزم القانون جميع الكيانات التي تمارس العمل الأهلي بتعديل نظمها وتوفيق أوضاعها وفقا لأحكامه، وذلك خلال 6 أشهر من تاريخ العمل به أو يتم حلها ، وقد عمل على تقييد عمل المجموعات المستقلة وتمويلها ووضعها تحت إشراف لجنة تضم ممثلين عن سبع (7) وزارات الداخلية و العدل والدفاع، و جهاز المخابرات العامة.[2]

و في سبتمبر من نفس العام قد وافقت محكمة الجنايات بالقاهرة على طلب تقدمت به مجموعة من قضاة التحقيق لتجميد حسابات 3 مجموعات حقوقية، ومنعت السلطات على الأقل 15 مديرا ومؤسسا وموظفا في هذه المنظمات من السفر خارج مصر، أغلبهم في 2016، منذ بدأ القضاة تحقيقهم في التمويل الأجنبي، وقد تعرض مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاقتحام في ديسمبر، وتكرر الأمر مع مقر المركز في الإسكندرية، عندما تم اقتحامه في مايو.[3]

أما عن النقابات المهنية فان الدستور المصري 2014 وفي المادة 77 منه يؤكد على عدم جواز فرض الحراسة على النقابات إلا أن النقابات لم تسلم من الدعاوى القضائية التي تطالب بفرض الحراسة عليها ففي ابريل 2014 قد أصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكم فرض الحراسة على نقابة المعلمين، وفى يوليو 2015 قضت محكمة الأمور المستعجلة بعدم اختصاصها في فرض الحراسة على نقابة المهندسين، أما عن نقابة الصيادلة فقد نالت أحكام متناقضة فقد فرضت المحكمة الحراسة عليها في

[1]-زياد عقل، **تقييم سياسي لعام من حكم الرئيس السيسي** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2015/07/04)، متاح على الرابط التالي: http://acpss.ahram.org.eg/News/5435. تم الاطلاع عليه في: 2018/05/17.

[2]-نهى صابر، "**المجتمع المدني في عهد السيسي**"، جريدة الطريق الالكترونية 6\6\2016 ،تاريخ الدخول 17\05\2018 على الرابط التالي: http://www.el-tareeq.net/Article.aspx? article.

[3]-محمد صبحي،"**قانون جديد للقضاء على المجتمع المدني**"، صوت الترا صوت ، 16\11\2016 تاريخ الدخول 17\05\2018 ، على الرابط التالي:https://www.ultrasawt.com.

يونيو 2014، قبل أن تلغي الحراسة في أغسطس 2014، لتفرضها مجددا في 37 أكتوبر 2014، لتلغيها في يناير 2015، وتؤيد فرضها مرة أخرى في مارس 2015.[1]

وتم إعادة إحياء قضية التمويل الأجنبي، وهي القضية التي بدأت في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011 توحي بأن السلطات تحاول منع المنظمات من العمل، فوفقا لتعديل قانون العقوبات الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في سبتمبر 2014، يمكن الحكم بالمؤبد في تلقي تمويل أجنبي.

يلاحظ أن قانون المجتمع المدني مثل بوابة للتصادم مع النظام، كما لم تتغير أسباب الرفض لمشروع القانون الذي قدمته حكومة أحمد نظيف في عهد مبارك 2010 عن الذي تم طرحه في عهد المجلس العسكري، أو الرئيس المعزول محمد مرسي بشأن مشروع قانون "منظمات العمل الأهلي المقدم من حزب الحرية والعدالة، أو القانون الصادر في عهد الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي والتي ترى فيهم جميعا سيطرة الأجهزة الأمنية على مقاليد العمل الأهلي في مصر، فقد عملت السلطات على التضييق على النشطاء والتعسف في إغلاق المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات، واستمرار صراعات قضايا التمويل الخارجي.[2]

المبحث الثاني: فواعل ومراحل التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الأول: فواعل التحول الديمقراطي في مصر.

أولا: الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي:

أثبتت تكنولوجيا الإعلام الجديد قدرتها على التغلغل الفعال بداية من مراحل الاحتجاجات، حيث سمحت بتحديد مواعيد ونشاطات الاحتجاجات الأولية وبالتالي زيادة احتمالية الإقبال والمشاركة الفعالة، حيث بلغت نسبة مستخدمي شبكة الأنترنت في مصر في آخر إحصائيات سنة 2011 نسبة 5،24% من عدد السكان، وبلغت نسبة المشتركين في شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك حسب نفس

[1] - فريق عمل،"**صراع النظام والنقابات المهنية في مصر**"، ساسة بوست، 12\2\2016 تاريخ الدخول 17\05\2018، على الرابط التالي: http://www.sasapost.com

[2] -أيمن عقيل،**المنظمات المدنية في مصر الواقع والدور المنظر بعد ثورة 25 يناير**، مركز دراسات المجتمع المدني 17\12\2012 ،تاريخ الدخول 17\05\2018 ، متاح على الرابط التالي.http://societystudies.org/s

الإحصائية 78% تتراوح أعمارهم بين 15_29 سنة، و22% فوق 30 سنة[1]، وكان استخدام المتظاهرين في مصر لشبكات التواصل الاجتماعي بطرق مختلفة، حيث خصص فيسبوك لجدولة الاحتجاجات، وتوتير للتنسيق، و اليوتيوب لنقل ما يحدث إلى العالم. قام الشابان وائل غانيم وعبد الرحمان منصور بإنشاء صفحة (كلنا خالد سعيد) على فسبوك حيث دعوا من خلال هذه الصفحة إلى يوم الغضب في 25 جانفي 2011، فكان يوم الغضب الذي دعوا إليه هو الشرارة التي فجرت ثورة جرفت نظام حكم استبدادي.[2]

ثانيا: منظمات المجتمع المدني:

لعبت منظمات المجتمع المدني دورا هاما في الحراك السياسي في مصر، حيث توجد العديد من المنظمات الوطنية التي لعبت دورا في الحياة العامة داخل مصر، من بين هذه المنظمات: حركة كفاية، حركة 6 أبريل، والجمعية الوطنية للتغير، فقد عملت **حركة كفاية** والتي تسمى أيضا بالحركة المصرية من أجل التغيير على رفضها التجديد للرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة ورفضها لفكرة التوريث التي كان يسعى إليها مبارك، ورفعت شعار لا للتمديد لا للتوريث، وأعلنت أهدافها المتمثلة في إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حريات التعبير، تأسيس جمهورية برلمانية ...إلخ[3]، أما **حركة 6 أبريل** فقد دعت من خلال إضراب عام جميع التيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني احتجاجا على الأوضاع في المجتمع المصري وساهمت الحركة في إسقاط حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك[4]، أما **الجمعية الوطنية للتغير** والتي نشأت في 25 فيفري 2010 من خلال الدكتور محمد البرادعي بمشاركة 30 ناشطا للضغط على نظام مبارك وكان لها العديد من الأهداف كإنهاء حالة الطوارئ، والإشراف على الانتخابات من قبل المجتمع المدني المحلي والدولي وتمكيين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات، وكان رد فعل النظام الحاكم حينها هو توجيه الاتهام للجمعية بأنها تحمل أجندات خارجية تعمل على تنفيذها[5]، وتمثل دور المنظمات المدنية بصفة عامة في: حماية حق الثوار في الاحتجاج

[1]-shaaban, o," **social media sparking the Egyptian revolution in 2011"**, report from interact Egypt, Available: http://www.slideshare.net /interactspa/social-media-sparking-the-egyptian-revolution-in-2011-7042873.

[2]- وحيد عبد المجيد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى** (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط3، 2012)، ص 31.

[3]- محمد نور، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[4]- حركة 06 أبريل، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/encyclopedia. تاريخ الدخول: 2018/04/15.

[5]- محمد نور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 116_117.

السلمي: فقد قامت العديد من المنظمات الحقوقية أثناء الثورة بدور متميز في الوقوف إلى جانب الثوار وتقديم الدعم القانوني لهم والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية، كما نظمت بعض المنظمات حملات تحت عنوان لا للمحاكمات العسكرية، وقد أسفرت هذه الحملات عن قرار للمجلس العسكري الحاكم في مصر في أعقاب الثورة بوقف إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، كما نظمت الكثير من منظمات المجتمع المدني حملات في مختلف مناطق الجمهورية بهدف تقديم مساعدات مادية للمتضررين[1]، ووفقا لبيانات المجلس القومي لحقوق الإنسان فقد بلغت عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدمت بطلب للحصول على تصاريح لمراقبة الانتخابات البرلمانية 128 جمعية ومنظمة مدنية. وإذا قارنا هذا مع المجتمع المدني في تونس نجد أنه دور ضعيف بسبب هيمنة الدولة عليه وتشريعات الصارمة المطبقة عليه وبسبب ما تعرض له من اتهامات لاحقا كقضية التمويل الخارجي.

ثالثا: دور المؤسسة العسكرية:

على عكس المؤسسة العسكرية التونسية التي لازمت موقف الحياد، تولت المؤسسة العسكرية إدارة المرحلة الانتقالية بعد ما تنازل لها الرئيس المخلوع عن صلاحياته في السلطة التنفيذية كرئيس للبلاد ما أدى إلى توليها إدارة المرحلة الانتقالية، وتدخلها المباشر في العملية السياسية وانتقال السلطة العسكرية، وفي 30 يونيو 2013 جاءت الفرصة الذهبية للمؤسسة العسكرية حيث استغلت التظاهرات التي نزلت إلى الشارع المصري، وجاء رد المؤسسة العسكرية سريعا حيث قام القائد العام لها المشير عبد الفتاح السيسي بالتدخل بعزل الرئيس المنتخب بعد عام واحد من انتخابه، وقام بتقديمه للمحاكمة وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا كرئيس للبلاد، وقام بتعطيل العمل بالدستور الجديد وفض مظاهرات أنصار "محمد مرسي" بالقوة المسلحة التي أسقطت العديد من القتلى، والقبض على الآلاف من أنصار الرئيس المعزول وحظر عمل جماعة الإخوان المسلمين وإعلانها جماعة إرهابية يعد الانتماء لها جرم يعاقب عليه القانون[2]، ومن خلال ما سبق تبين أن المؤسسة العسكرية في مصر كانت القوة الفاعلة الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي عكس حالة تونس التي لازمت الحياد واكتفت بحفظ الأمن.

[1]- محمد عمران، **مرجع سبق ذكره**، تم الاطلاع عليه في: 2018/05/18.

[2]- حمادة محمد عطية عبد الرحمان، **المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي "الحالة المصرية"** (مصر: المركز الديمقراطي العربي)، متاح على الرابط التالي:.http:// democraticac.de/?p=5654تم الاطلاع عليه في 2018/05/18.

رابعا: دور الأحزاب السياسية: أعلنت القوى السياسية والأحزاب تضامنها والتحامها مع الانتفاضة الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا للقوى الشبابية، فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضة الشعبية.[1]

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في مصر.

المرحلة الأولى: فيفري 2011_ جوان 2012: أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبدأت عقب تنحي مبارك في 11 فيفري 2011، وامتدت حتى أنتخب مرسي في 20 جوان 2012، وتم فيها رضوخ المجلس العسكري لمطالب الجماعة بإدخال تعديلات دستورية تتيح اجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديد للبلاد.[2]

تبنى المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة فكرة تعديل دستور 1971، حيث قام بتشكيل لجنة لتعديل الدستور ضمت ثمانية من كبار المستشارين القانونين للدولة، واتفق على تعديل بعض المواد الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريقة ديمقراطية نزيهة سواء أكان في المجلسين النيابيين أم رئاسة الجمهورية، وانتخاب جمعية تأسيسية للبلاد تختار من المجلسين المنتخبين.

جرى الاستفتاء على (11) مادة تم تعديلها، كان أبرز هذه المواد ما يتعلق بوضع حد أقصى لفترة الرئاسة لمدتين كلا منهما أربع سنوات، وتيسير شروط الترشح للرئاسة، كما نصت التعديلات على ضرورة الإشراف الكامل على هذه الانتخابات، ورغم التجاذبات فقد أجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ 19 مارس 2011، وصوت لصالح التعديلات 77% من المصوتين مقابل رفض 23% لهذه التعديلات[3]، ففي حين اختارت تونس إجراء انتخابات مجلس تأسيسي يقرّ دستور البلاد ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، اختارت مصر اجراء استفتاء على تعديلات دستورية تمهد لانتخابات برلمانية ورئاسية.

المرحلة الثانية: جوان 2012_ جوان 2013: بعدما تمت هندسة الإعلان الدستوري في 2011 للعملية الانتخابية، وإجراء الانتخابات البرلمانية، تقدم العديد من المترشحين للانتخابات الرئاسية

[1]- دينا شحاتة ومريم وحيد، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، مجلة السياسة الدولية، ع 184، أفريل 2011، ص 13.

[2]- سمير سحقي، **التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية (نموذج مصر)**، الحوار المتمدن يوم 2014/07/02، متاح على الرابط التالي:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4500. تم الاطلاع عليه في: 2018/05/18

[3]- مولود سبع سداد، "**الإخوان المسلمين وتغيير النظام السياسي في مصر**"، مجلة دراسات دولية، العدد 58، 2014، ص 65.

2012[1]، جرت أول انتخابات رئاسية بعد الثورة الشعبية في 23_24 ماي 2012، وقد بلغت نسبة المشاركة فيها 46,5% أي ما يقارب أكثر من 23,5 مليون ناخب من اجمالي عدد الناخبين، وكانت نتائج الجولة الأولى كما يبين الجدول التالي:

الجدول(04): يبين نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية (2012).

اسم المرشح	الخلفية الحزبية للمرشح	النسبة المئوية لعدد الأصوات
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	%24,77
أحمد شفيق	مستقل	%23,66
حمدين صباحي	مستقل	%20,72
عبد المنعم أبو الفتوح	مستقل	%17,47
عمرو موسى	مستقل	%11,13
باقي المترشحين	باقي المترشحين	% 2,25

المصدر: المركز العربي للأبحاث، 24 يوليو 2012، **الانتخابات الرئاسية المصرية2012**، ص 02.

نظرا لعدم حصول أي من المترشحين على أكثر من (50%) من نسبة الأصوات، ولتقارب النسب بين المرشحين أحمد شفيق، ومحمد مرسي تمت الإعادة بين أصحاب المرتبة الأولى والثانية في جولة ثانية.

وكانت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية كما يلي:

الجدول(05): يبين نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.

اسم المترشح	النسبة المئوية
محمد مرسي	%51,73
أحمد شفيق	%48,27

المصدر: المركز العربي للأبحاث، 24 يوليو 2012، **الانتخابات الرئاسية المصرية2012**، ص 2.

[1]- حسن نافعة، **ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30 يوليو** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 43.

بعد فوز "محمد مرسي" بالمقعد الرئاسي شهدت الساحة السياسية المصرية مجموعة من التطورات والأزمات التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي، وزادت من حدة الاستقطاب السياسي فقد تضمن الدستور الجديد أحكاما سلطوية بشأن قضايا العلاقات بين السلطتين المدنية والعسكرية، حيث لم يقدم دستور 2012 ضوابط وتوازنات رقابية كافية، ووضع الكثير من القيود المعقدة على عمل البرلمان المنتخب الذي تم تجريده من السلطة دستوريا مقابل الرئيس[1]. لكن هذا لا ينفي أن الانتخابات التي أجريت في كل من تونس ومصر أنها كانت انتخابات حرة ونزيهة، انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي في تونس وانتخاب مجلسي الشورى والشعب في مصر، والوصول إلى انتخابات رئاسية والتي حققت أكبر مشاركة شعبية في كلا البلدين، وفوز الإسلاميين في أول استحقاق انتخابي،بنسب تفوق ثلثي المجالس المنتخبة.

المرحلة الثالثة: الثورة المضادة.

بعد مضي (10) شهور من حكم "محمد مرسي" المليء بالأخطاء والتوترات السياسية جاءت مرحلة الحسم عند تأسيس حركة تمرد (26 ابريل 2013) التي تضم جميع فئات الشعب المصري ولاسيما الشباب، إذ قاد زعيمها "حمدين صباحي" بحملة جمع التوقيعات من أجل سحب الثقة عن الرئيس المنتخب، والعودة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، انطلقت من 26 أفريل في ميدان التحرير إلى أن تنتهي في 30 جوان من العام نفسه وهو ذكرى تنصيب محمد مرسي رئيسا للجمهورية، وموعد قيام الثورة الشعبية الثانية[2]، وقد نتجت عن هذه الأحداث اعتقال قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين وتقديمهم إلى المحاكمة بتهم التخابر لصالح أطراف أجنبية[3]، وتم إحالة الرئيس محمد مرسي إلى العدالة من أجل محاكمته، وتعين عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية، رئيسا مؤقتا لمصر والذي أصدر في 8 جويلية إعلانا دستوريا، يتكون الإعلان من (33) مادة قانونية تضمنت الدعوة أولا إلى صياغة دستور جديد، ثم إجراء الانتخابات البرلمانية، ومن ثم إجراء الرئاسية[4]، وبعد عام ونصف من المرحلة الانتقالية تم تحديد

---

[1]- أماني صالح دياب العرعير، **الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسةمقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011_2016)**، مذكرة ماجيستير منشورة، فلسطين جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 172.

[2]- أحمد عدنان كاظم، **أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية وشرعية الثورة بعد عام 2011**، مجلة العلوم السياسية والدولية، ع 27، ديسمبر 2015، ص 13.

[3]- سهيلة هادي، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة مصر 2000_2014)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ص 115.

[4]- أحمد عدنان كاظم، **نفس المرجع**، ص 14.

موعد الانتخابات الرئاسية في ماي 2014، وقد تقدم رسميا للترشح لهذه الانتخابات مرشحان فقط، السيد حمدين صباحي مرشح "التيار الشعبي المصري"، والمشير عبد الفتاح السيسي، وكانت النتائج:

الجدول(06): يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 2014.

اسم المترشح	النسبة المئوية
عبد الفتاح السيسي	%96.9
حمدين صباحي	%3.1

المصدر: النتيجة النهائية: السيسي رئيسا لمصر ب 96.9% مقابل 3.1% لصباحي، متاح على الرابط التالي: https://ouregypt.wordpress.com. تم الاطلاع عليه في 2018/05/20.

أسفرت نتائج هذه الانتخابات الرئاسية عن فوز المشير عبد الفتاح السيسي بنسبة 96.9% من الأصوات الصحيحة مقابل 3% تقريبا لمنافسه الوحيد حمدين صباحي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الانتخابات الرئاسية التونسية 2014 شهدت توافقا عاما ومنافسة بين جميع القوى السياسية، بينما شهدت الانتخابات الرئاسية المصرية 2014 جدلا واسعا ما بين مقاطعة من قبل التيار الإسلامي وتحالف أنصار الشريعة الرافض للإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

المطلب الثالث: معيقات التحول الديمقراطي في مصر.

يتضح مما سبق أن هناك عدة عوامل ومعيقات ساهمت بتعثر مسار الديمقراطية في مصر، وتتمثل هذه العوائق في:[1]

_ تعاظم التهديدات الأمنية، بسبب الحرب المفتوحة ضد الجماعات الإرهابية التي تقوم بأعمال عنف منظمة ضد الجيش وتستهدف مؤسسات الدولة.

_ بقاء المشكلة الاقتصادية دون معالجة عميقة هيكلية، وهو ما من شأنه أن يوفر مناخا ملائما للاحتجاج على السياسات المتبعة من قبل مختلف الحكومات وأن يعمق الشرخ داخل المجتمع الواحد، ويفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسيين.

[1]- أماني صالح دياب العرعير، **نفس المرجع**، ص 211.

_ استمرار القيود على عمل منظمات المجتمع المدني، والانتهاكات المستمرة والمتزايدة على الحقوق المدنية والسياسية للمواطن المصري.

_ اتساع دائرة الفقر في المجتمع.

_ ركود العمل الحزبي في مصر، وانقلاب المجال العام وتزايد الملاحقات الأمنية، وحظر أكبر جماعة سياسية "جماعة الإخوان المسلمين"[1]

_ العامل الخارجي: تسللت القوى الخارجية لتأثير على علاقات القوى المصرية ببعضها، وقد برز الخارج كعامل في زعزعة الثقة بين التيارات السياسية المصرية التي تبادت الاتهامات فيما بينها بالعمالة للقوى الأجنبية،[2] ففي حين لعب العامل الخارجي دور إيجابي في دفع التحول الديمقراطي في تونس كان العامل الخارجي من المعيقات التي عرقلت عملية التحول الديمقراطي في مصر بسبب موقع مصر الاستراتيجي وقربها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المبحث الثالث: دور حركة الإخوان المسلمين في التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين.

عند العودة إلى العام الذي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين وجدنا تباينا واضحا بين المصادر التي عدنا إليها حول ذلك بالرغم من اتفاقها على أنها تأسست على يد الشيخ "**حسن البنا**"، ففي حين ورد عند **طارق البشري** أنها تأسست عام 1927[3]، وورد عند **يوسف القرضاوي** أنها تأسست عام 1929[4]، أما أغلبية المصادر والدراسات فقد أجمعت على أنها تأسست عام 1928 كما ورد عند

[1]- أماني صالح دياب العرعير، **نفس مرجع سابق**، ص 211.

[2]- إبراهيم عرفات، **الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net تم الاطلاع عليه في: 2018/05/15.

[3]- طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1972)، ص 43.

[4]- يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70 عاما في الدعوة والتربية والجهاد** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، ص 9.

عبدالرحيم علي في كتابه "**الإخوان من حسن البنا إلى مهدي عاكف**"وهذا ما يرجحه الباحث بعد العودة إلى الكثير من تلك المصادر والدراسات.[1]

بعد مرور عشر سنوات على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين ركزت فيها الجماعة جل اهتمامها على إعادة تربية الأفراد على المنهج الإسلامي، حيث رأت الجماعة أن العودة إلى الإسلام لا ينحصر فقط بالتزام تعاليمه وتطبيق شرائعه بقدر ما يعنيه الإسلام من كونه نظاما شامل لكل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبناء على ما سبق ومع حلول عام 1938 ارتأت جماعة الإخوان المسلمين أن تخوض مضمار المعترك السياسي، ومع إصدارها لمجلة "**النذير**" وهي مجلة سياسية أسبوعية أصدرتها الجماعة للتعبير من خلالها عن أفكارها ومواقفها السياسية، وفي نفس السنة أعلنت عن انتقالها من مرحلة الدعوة بالكلام إلى مرحلة الدعوة المصحوبة بالنضال[2]، حيث مثل المؤتمر الخامس والذي عقدته الجماعة في يناير 1939 مثابة إعلان الجماعة عن انتقالها للحياة السياسية حيث وضع المؤتمر الأسس التنظيمية لذلك التحول، هذه الجماعة لم تكن مجرد حزب بل كانت تشبه بالأحرى دولة كاملة بأسلحتها ومستشفياتها، ومدارسها ومصانعها وشركاتها.[3]

عرفت جماعة الإخوان المسلمين في عهد حكم "**أنور السادات**" حالة من التقارب مع نظام السادات وبدأت سعيها نحو العمل على انخراط قيادات وكوادر الجماعة، إلا أن العلاقات بدأت بالتوتر بين الإخوان والسادات منذ زيارة هذا الأخير للقدس المحتلة وتوقيعه بعدها "**اتفاقية كامب ديفيد**" عام 1977 والتي أبدت الجماعة معارضة كبيرة لها[4]، وهكذا استمرت العلاقة في التباعد بين السادات ومختلف التيارات الإسلامية بعد ذلك شيء فشيأ حتى قيام السادات بحملة اعتقالات واسعة أدت إلى زيادة التوتر في العلاقات حتى انتهت مرحلة السادات برحيله في أكتوبر من نفس العام اثر تعرضه لعملية اغتيال.

رحل السادات وانطوت برحيله حقبة سياسية، واجتماعية واقتصادية، وانتقلت السلطة لمبارك لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر،حيث يعتبر مبارك الرئيس الثالث الذي حكم مصر إذا استثنينا فترة اللواء

---

[1]- عبد الرحيم علي، **الإخوان من حسن البنا إلى مهدي عاكف** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007)، ص 21.

[2]- أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991)، ص 41.

[3]- أحمد عادل كمال، **الإخوان المسلمون والنظامالخاص** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط2، 1989)، ص 263.

[4]- أحلام السعدي فرهود، **نفس المرجع**، ص 42.

نجيب كما تعتبر مرحلة مبارك من أطول المراحل، حيث استمرت لثلاثين عاما شهدت خلالها مصر تحولات كثيرة على المستويين الداخلي والخارجي.

هدفت قيادات الإخوان إلى الاستفادة من روح التسامح في عهد مبارك لتحقيق هدفين: هما مواصلة إعادة بناء التنظيم، وإعادة إدماج الجماعة في المجتمع والسياسة بشكل كامل بالرغم من صعوبة تحقيق الهدف الثاني بسبب غياب الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة بجماعة الإخوان، استفادت الجماعة في عام 1982 من إطلاق سراح المعتقلين الذين سبق أن اعتقلهم السادات وهدف مبارك من خلال ذلك على خفض الاحتقان الشعبي وتوجيه قوى المجتمع ومؤسساته.[1]

خاضت مصر أول انتخابات في عهد مبارك 1984 وتحالفت فيها جماعة الإخوان مع حزب الوفد وحصل هذا التحالف على 13%من مقاعد البرلمان إلا أن فترة الهدوء تلك لم يكتب لها الاستمرار، وقد أدت تلك الأجواء المشحونة إلى حل مجلس الشعب، واللجوء على انتخابات عام 1987 وتحالفت جماعة الإخوان مع حزبي العمل والأحرار تحت شعار "**الإسلام هو الحل**"، وحصد هذا التحالف على ما يقارب مئة مقعد فانتقلت عندها قيادة المعارضة من حزب الوفد إلى جماعة الإخوان التي تزعمت التحالف الإسلامي المعارض، استمر التوتر بين المعارضة، والنظام خاصة بعد أن حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخابات 1987، وحددت انتخابات عام 1990 التي قاطعتها المعارضة باستثناء حزب التجمع الوحدوي مما زاد في اتساع ظاهرة عدم الثقة بين النظام والمعارضة.[2]

امتازت انتخابات عام 2000 بميزة فريدة وسابقة سياسية إذ جرت تحت اشراف قضائي كامل وهو تطور غير مسبوق، وقد خاضتها الجماعة كمستقلين، وفازت ب 17 مقعد وبذلك تكون أكبر كتلة معارضة، ثم جاءت انتخابات عام 2005 وخاضتها الجماعة، وقد حققت فوزا متصاعدا إذ حصلت على 88 مقعدا مما أصاب النظام بحالة من القلق نجم عنه تزايد حدة العنف بين رجال الأمن والأهالي المصريين، وقد أكدت نتيجة الانتخابات شرعية الإخوان على أرض الواقع، كما امتازت العلاقة بين الجماعة والنظام بعد تلك الانتخابات بالتوتر النسبي، وبدأت الجماعة بإعادة ترتيب صفوفها رغم

[1]- هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982_2007** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 87.

[2]-شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974_1995** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004)، ص 59 ص 61.

التضيقات التي فرضها عليها وبقيت تلك هي الحالة على وجه التقريب حتى اندلاع ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بنظام حسني مبارك.[1]

المطلب الثاني: دور حركة الإخوان المسلمين في الحراك السياسي.

لم يحرض الإخوان المسلمين مباشرة على ثورة 25 يناير إلا أنهم شاركوا فيها لاحقا بشكل فعال، حيث تلقت الجماعة تحذيرات جدية من أمن الدولة بعدم دعم الاحتجاجات والانضمام إليها، وعليه أعلنت القيادة أن الجماعة لن تشارك رسميا في المظاهرات مع عدم تقييد أعضائها من اتخاذ قرار المشاركة في الثورة على أساس فردي، ولتهدئة الوضع قدمت الجماعة مطالب محددة للنظام وحثته على إدخال إصلاحات على الفور، شملت الإصلاحات المقترحة، إنهاء حالة الطوارئ، وحل البرلمان الذي أتى عن طريق التزوير، وإجراء انتخابات جديدة، وإدخال تعديلات دستورية، واعتمد الإخوان المسلمين طوال الثورة موقفا عمليا تصالحيا مع باقي الأطراف كما وافقوا على عدم رفع أي من شعاراتهم الدينية.[2]

حصل حزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين على 281 مقعدا في الانتخابات التشريعية المصرية، بعد ذلك أعلن الحزب أنه لن ينافس على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، لكن الحزب غير موقفه من الانتخابات الرئاسية وقرر الدفع بمحمد مرسي الذي انتخب رئيسا لمصر في 2012.[3]

كانت فترة السنة التي أمضاها محمد مرسي في منصب الرئاسة صعبة وغير مستقرة بالنسبة إلى جماعة الإخوان التي لم تكن متهيئة للحكم، وكانت أكثر صعوبة لمعارضي وحلفاء الجماعة السياسيين على حد سواء، الذين أغضبهم أسلوب جماعة الإخوان الذي يعتمد الأغلبية وعدم اهتمامها بمساهمات غير الإسلاميين في الدستور، وفي أعقاب التظاهرات الكبيرة المناهضة للإخوان، تسبب انقلاب الجيش على مرسي في يوليو 2013 في حدوث موجة من الفعل ورد الفعل حيث قاومت جماعة الإخوان وحلفائها

[1]- هشام العوضي، **نفس المرجع**، ص 271.

[2]- عماد الدين شاهين، "**محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر**"، ورقة مقدمة إلى: اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، متاح على الرابط التالي: www.emadshahin.com/ar/?p=1971. تم الاطلاع عليه في 2018/05/23.

[3]- محمد فراس، **الربيع العربي ومستقبل الإسلام السياسي**، شبكة جيرون الإعلامية، متاح على الرابط التالي .http://geroun.net/archives/59785 تم الاطلاع عليه في 2018/05/23.

الانقلاب عن طريق المظاهرات الكبيرة والمستمرة، قمعتها السلطات بوحشية كبيرة والرد بالمثل من جانب أنصار الجماعة على الكنائس والشرطة.[1]

المطلب الثالث: تقييم دور حركة الإخوان المسلمين.

حققت جماعة الإخوان المسلمين إنجازا عظيما عندما وصل مرشحهم إلى الرئاسة "محمد مرسي" كأول رئيس مدني منتخب، حيث يمكن القول أن الإخوان وصلوا إلى السلطة في مصر في وقت كانت الإيديولوجيات في تراجع بشكل عام، وفي وقت لم يمتلكوا لا الرؤية لتغيير ثوري شامل ولا القيادات ولا القوة التي توفرت لإيران على سبيل المثال، كما لم يمتلك الإخوان أيضا رؤية أردوغان الإصلاحية ولا قدرات حزبه في تركيا، حيث لم يستطع الرئيس المخلوع "محمد مرسي" البدء في معالجة الملفات الملحة بشكل عملي وشامل ولم يكن قادرا على حكم وإدارة البلاد عبر شراكة وطنية حقيقية أو حتى بطريقة شفافة، ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه وقبل أن تتأزم الأمور، ارتكب الرئيس خطأين جوهريين على عكس ما وعد به قبل تنصيبه، وهما: عدم اختيار شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة في رئاسة الوزراء، وعدم استطاعته تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الدستور كما وعد في اتفاق فيرمونت[2]، ومع تصاعد الاحتجاجات، والتظاهرات التي نزلت إلى الشارع المصري في 30 جويلية 2013، برهن هذا الوضع فشل الإسلاميين في إدارة شؤون البلاد، واحتواء الأوضاع القائمة وتلبية الاحتياجات، وتحقيق أهداف الثورة وهو الوضع الذي سمح بعودة المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحياة السياسية، حيث قام المشير "عبد الفتاح السيسي" بعزل الرئيس بعد عام واحد من انتخابه، وحظر جماعة الإخوان المسلمين وإعلانها جماعة إرهابية يعد الانتماء لها جرم يعاقب عليه القانون، ولعلّ أهم الأسباب التي أسقطت حكم الإخوان المسلمين: اتباع الإخوان سياسات المواجهة والمغالبة وإقصاء المخالفين في الرأي عن مواقع السلطة، اللجوء إلى العنف، وما تم ملاحظته من خلال هذه الدراسة أن المرحلة الأولى من الحراك العربي سواء في تونس أو مصر، أسفرت عن صعود الإسلامين وتقلدهم مناصب السلطة، غير أن الإسلامين في تونس تخلوا عن السلطة بعد أن توصلوا إلى اتفاق، أما في مصر حدثت ثورة مضادة استغلها الجيش للسيطرة على الحياة السياسية، بعد فشل الإسلامين في تحقيق أهداف الثورة بسبب عدم اكتسابهم الخبرة

[1]- ناتان براون وميشيل دن، **جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوطات غير مسبوقة ومسار مجهول** (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو 2015)، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2015/07/29. تم الاطلاع عليه في 2018/05/24

[2]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي فيمصر بعد الثورة** (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2015)، ص66 ص 67.

التي تؤهلهم لإدارة شؤون البلاد، واتباعهم سياسة المغالبة والاقصاء وهو عكس ما حدث في تونس حيث قبلت القوى السياسية التونسية ذات المرجعية الإسلامية المتمثلة في "حزب النهضة" بالمشاركة.

خلاصة واستنتاجات:

استطاعت مصر من خلال الحراك الشعبي الذي شهدته في بداية 2011 أن تطيح بنظام حسني مبارك الدكتاتوري الذي دام 30 سنة، كان فيها الشعب والمجتمع محروم من أبسط حقوقه العامة وهو مالم يترك مجالا للصمت عن تلك الأوضاع المزرية، وهو ما دفع الشعب للخروج في مظاهرات خاصة بعدما نجحت تونس في اسقاط نظام زين العابدين بن علي فكانت بمثابة محرك ودافع قوي للشعب المصري.

لقد قاد الحراك السياسي المصري عدة فواعل، ساهمت في الرفع من وتيرة وحدة الاحتجاجات كان من أبرزها الشباب العاطل عن العمل ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني والتي من أبرزها حركة الإخوان المسلمين والتي برز دورها خاصة بجناحها السياسي.

استطاعت حركة الإخوان المسلمين الوصول إلى السلطة بعد أن أسست حزب الحرية والعدالة بعد أول انتخابات جرت عقب تنحي مبارك لكن فقدانهم التام للخبرة وسوء إدارتهم للأوضاع والمشكلات العالقة جعلهم يفشلون فشلا ذريعا، كما تراجعت شعبيتهم، وتم الإطاحة بهم بعد عام واحد من توليهم الحكم، وعودة المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحياة السياسية، وهو ما جعل مسار التحول الديمقراطي يفشل في مصر وتأزم الوضع أسوء مما كان عليه في عهد مبارك.

الخاتمة

الـخـــاتـمـــة:

لقد برهنت التطورات المعاصرة على أهمية المجتمع المدني باعتباره آلية لتحقيق الديمقراطية، وذلك راجع بالأساس إلى الأدوار والوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها من ترقية لثقافة المشاركة السياسية، ومبدأ المواطنة المسؤولة، ومراقبة يومية للسلطة كأساس للفعل المشاركاتي، إلا أن هذه الأدوار تبقى رهينة الركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها، وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتحرك على مستواها، كما تتوقف فعاليته وقدرته على مدى مأسسته وتجذره في كامل المجتمع على اعتبار أنه في الأخير هو الحامل للمصالح المختلفة التي تتكون لدى فئات المجتمع، وقد تناولت العديد من المدارس والمفكرين هذا المصطلح على غرار مفكري العقد الاجتماعي أمثال هوبز وجون لوك ورسو، وغيرهم من المفكرين الذين تناولوا هذا المصطلح.

شهدت المنطقة العربية أواخر 2010 وبداية 2011 جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ، عرفت باسم الربيع العربي وهذا طبعا بعد عقود من الاستقرار الهش إن صح التعبير، والتي كانت بدايتها من تونس في 18 ديسمبر 2010 بعد أن أقدم الشاب محمد البوعزيزي على احراق نفسه حيث تمكن هذا الحراك من اسقاط نظام زين العابدين بن علي بعد حكم دام 23 سنة في ظل نظام استبدادي وصولا إلى مصر في ثورة 25 يناير 2011 واسقاط نظام حسني مبارك بعد حكم دام 30 سنة، أين ساهمت فواعل عديدة في قيادة الحراك السياسي كان أهمها المجتمع المدني، أبرزها نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس والذي يعتبر من أقوى المنظمات الغير حكومية والذي لعب دورا هاما في الحفاظ على مسار التحول الديمقراطي سواء عن طريق النضال الميداني أو السياسي، من جهة أخرى نجد في مصر حركة الإخوان المسلمين التي استطاعت أن تصل بجناحها السياسي إلى الحكم، لكن فقدانهم للخبرة ومحاولة فرضهم فكرهم الذي يدعو إلى دولة الخالفة، واقصائهم للفئات السياسية الأخرى جعلهم يفشلون في إدارة البلاد والخروج بها إلى بر الأمان وهو ما سمح للمؤسسة العسكرية بالعودة للسيطرة على الحياة السياسية.

في الختام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

_ إن واقع التحول الديمقراطي في تونس ومصر قبل الثورة، يمكن وصفه بأنه ديمقراطية شكلية.

الـخـــاتـــمـــــة

_ شهدت كل من تونس ومصر خلال الفترة الانتقالية جملة من التطورات السياسية أهمها: إطلاق الحريات للأحزاب، وتشكيل لجنة عليا مستقلة للانتخابات، وإجراء أول انتخابات حرة ونزيهة، مما أحدث تغيرا في خارطة القوى السياسية الحاكمة، وانتهت بصعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم بعد غياب طويل عن الساحة السياسية.

_ إن طبيعة العلاقة التي تحكم مختلف القوى السياسية، بما فيها القوى والحركات الإسلامية مع النظام، تؤثر إما بالسلب أو الإيجاب على عملية التحول الديمقراطي في أي دولة، وأيضا طبيعة تعامل النظام مع مختلف القضايا والقوى من حيث الاقصاء أو الدمج والإشراك.

_ وجود النخبة العسكرية داخل بنية النظام السياسي المصري، جعل المؤسسة العسكرية تمارس دورا في الشأن السياسي كفاعل أساسي محوري في العديد من المحطات التي مرّ بها النظام المصري حتى بعد انتخاب أول رئيس مدني، في حين استمرت حيادية المؤسسة العسكرية التونسية عن المجال السياسي برمته.

_ إن المصادقة على الدستور خطوة أساسية لانتقال البلد من الاستبداد إلى الديمقراطية، وتمثل تقدما كبيرا في المسار الانتقالي، لكن لا تمثل نهاية له وليست كافية لضمان تحول ديمقراطي ناجح.

_ إن الاستقرار النسبي للتحول الديمقراطي في تونس أكثر من مصر، لا يرتبط فقط بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإنما يعود لمزايا خاصة بدولة تونس كوجود مؤسسات دولة حديثة يرجع الفضل في تأسيسها إلى النظام السابق منذ الاستقلال، وطبقة وسطى فاعلة، وتجانس ثقافي وديني واثني ساهم في إنتاج هوية وطنية متماسكة، وثقافة سياسية غنية وإطار مؤسساتي ونقابي عمل على تأطير المواطن، وهي عوامل عززت من إدارة الحوار والانتقال السلمي للسلطة، وهو مالم يتوفر في مصر.

فشل عملية التحول الديمقراطي في مصر راجع إلى ضعف القوى والأحزاب وهشاشتها، ضعف قوى المجتمع المدني ومنظماته، وجود تعقيدات العلاقات المدنية والعسكرية.

الملاحق

الـمـلـحـق رقـم (01): خـارطـة تـونـس الـسـيـاسـيـة

المصدر: Copyright c 2014 www.mapsofwordld.com (Updated on th JuneK2014

الـمـحـق رقـم (02): خـارطـة مـصـر الـيـاسـيـة

المصدر : Copyright c 2014 www. mapsofwordld.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1. الأحمر المولدي، **الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في: ثورة تونس: "الأسباب والسياقات والتحديات"**، تقديم مجموعة من المؤلفين (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).
2. الألوسي رعد صالح، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** (الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006).
3. الباز أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربة** (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
4. البشري طارق، **الحركة السياسية في مصر** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1972).
5. البحيري ولاء علي، **المجتمع المدني والإصلاح القانوني في "الحالة المصرية"** (مصر: شركة التنمية والبحوث والاستشارات والتدريب، 2011).
6. الجناحي الحبيب، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية** (دمشق: دار الفكر بدمشق، ط1، 2003).
7. الدسوقي سحر إبراهيم، **مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات).
8. الكواري علي خليفة وآخرون، ندوة تحت عنوان: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
9. متيكسا هدى ، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السيياسية في دول العالم الثالث**، من كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة، (لقاهرة، 1999).
10. المدني توفيق، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**(دمشق: اتحاد الكتاب العرب للنشر، 2001).
11. العوضي هشام، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982_2007** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
12. القرضاوي يوسف، **الإخوان المسلمون 70 عاما في الدعوة والتربية والجهاد** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001).
13. الساري أحمد وآخرون، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية في المجال الانتفاضي إلى الثورة** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

14. السنوسي منير، **البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس، الواقع والآفاق** (تونس: 03 سبتمبر 2013).

15. السعيدي فرهود أحلام، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991).

16. الصبيحي أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدنيفي الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، أكتوبر 2008).

17. التايب عائشة، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس** "**قراءة سوسيولوجية**"، **في ثورة تونس:**"**أسباب، وسياقات وتحديات**" (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

18. الحناشي عبد اللطيف، "**الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**"، **في ثورة تونس:** "**الأسباب والسياقات والتحديات**" (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).

19. الحناشي عبد اللطيف، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي** "**الإطار، المسار والنتائج**" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012).

20. بوحنية قوي، **المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح** (الأردن: دار راية للنشر والتوزيع، 2015).

21. هنتغتون صامويل، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب العلوي (القاهرة: دار صباح، 1993).

22. هلال علي الدين، **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2010).

23. وحيد عبد المجيد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى** (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط3، 2012).

24. كمال أحمد عادل، **الإخوان المسلمون والنظام الخاص** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط2، 1989).

25. ماضي عبد الفتاح، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2015).

26. مالكي أمحمد وآخرون، **ثورة تونس** "**الأسباب والسياقات والتحديات**" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2012).

27. امحمد مالكي و آخرون، لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية و تأخر العرب (مقارنة لدول عربية مع دول أخرى)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009.

28. منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 2004).

29. منصور أحمد بلقيس، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطيفي اليمن** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).

30. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

31. مهنا محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

32. مصطفى يسرى، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002).

33. مسعد نفيين، **المشاركة السياسية للمرأة العربية** (مصر: د.د.ن، 2008).

34. ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرر السياسي (الجزائر: جامعة عنابة، د.ط، د.س).

35. نور محمد، **النظام السياسي المصري1970_2014 الملامح والسمات** (مصر: دار الكتاب الجامعي، د.ط، 2014).

36. نافعة حسن، **ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30 يوليو** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014).

37. حسين أحمد، **التحول الديمقراطيفي دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

38. حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).

39. حسين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر**(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2006).

40. حدوق وليد وآخرون، **الثورة التونسية قراءات في الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية، في: ثورة تونس:"أسباب، وسياقات وتحديات"** (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

41. حداد الطاهر،**العمال التونسيين وظهور الحركات النقابية** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984).

42. حزام والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

43. حميد رشيد عبد الوهاب، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** (دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، 2003).

44. طلعت السعيد الشريف، **مسار التجربة الحزبية في مصر1974_1995** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004).

45. عارف نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة** (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسة، 2002).

46. علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004).

47. علي عبد الرحيم، **الإخوان من حسن البنا إلى مهدي عاكف** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007).

48. عبد الإله بالعزيز، **في الربيع العربي...إلى أين؟** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2012).

49. فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، د.س).

50. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج الاقترابات، والأدوات** (الجزائر: دار هومة، ط4، 2004).

- **المجلات والدراسات:**
- **المجلات:**

1. العدوني عصام، "**المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق**"، مجلة إضافات، ع 05،2009.

2. الرديسي حمادي، "**تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة**"، مجلة سياسات عربية، ع 18، جانفي 2016.

3. التايب عائشة، **الترويكا الحاكمة في تونس "حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات"**، مجلة سياسات عربية، ع 1، مارس 2013.

4. رودماكلويد،"**النزاع ومرحلة ما بعد النزاع_ ما هو دور المجتمع المدني**"، مجلة أونتراك، ع 48، آيار 2011.

5. ثامر كامل محمد، **إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 2000،251.

6. كربوسة عمراني، "**المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 16، سبتمبر 2014.

7. مفتاح عبد الجليل ، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي** في **بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة بسكرة، مارس 2010.

8. مصطفى أحمد و اليعقوبي حياة، **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي "التجربتان المصرية والتونسية فيالعمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات"** (منظمة فريدريش اربيت، 2015).

9. حاتم علوان ابتسام، "**واقع المجتمع المدنيفي الوطن العربي**"، مجلة كلية آداب، ع 98، 2011.

10.شحاتة دينا ووحيد مريم، "**محركات التغيير في العالم العربي**"، مجلة السياسة الدولية، ع 184، أفريل 2011.

11.سبع سداد مولود، "**الإخوان المسلمين وتغيير النظام السياسي في مصر**"، مجلة دراسات دولية، عدد 58، 2014.

12. عدنان كاظم أحمد، **أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية وشرعية الثورة بعد عام 2011**، مجلة العلوم السياسية والدولية، ع 27، ديسمبر 2015.

13. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"1994"** (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير الثامن، 1994).

- **الدراسات:**

1. البيج حسين علوان ، "**الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**"، ورقة مقدمة إلى:**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)،

2. المغيربي محمد بشير ، "**الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات**"، ورقة مقدمة إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، 12_07_2007

3. هوادف عبد الله ، "**مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثامن حول: **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** (الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20_22 نوفمبر 2005)

4. ووتربيري جون ، **إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط،** ورقة مقدمة في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين.

5. كاس عبد القادر ، **المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة،** ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (الجزائر: جامعة الجزائر 03، 7_8 ديسمبر 2011).

6. كمال عبد اللطيف، "**نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث**"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

7. توفيق حسين إبراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**"، ورقة قدمت حول: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، 1992).

- **المذكرات والبحوث:**
- **المذكرات:**

1- بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية،** مذكرة ماجيستير .جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011_ 2012.

2- بروسي رضوان ، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم،** مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008_2009.

3_ طعيبة أحمد، **دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي، حالة الجزائر**، مذكرة منشورة(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006_2007).

4_ كريبش نبيل ، دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية و الخارجية، مذكرة دكتورا، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007-2008.

5_ موزاي بلال، **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب 1996_2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، 2013_2014.

6. معقاني أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، حالة تونس1987_2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011_2013.

7. عياش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام،2007.

8. فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990_2006**، مذكرة ماجيستير، جامعة نابلس: كلية الدراسات العليا،2007.

9. صحراوي شهرزاد، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر: الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2012 .

➢ **المواقع الالكترونية:**

1. الأحمر مولدي، **الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة، ثوابت التجربة النقابية ومقتضيات التجدد والتأقلم**، متاح على الرابط التالي: www/ugtt.org.tn/06/03/2017. تم الاطلاع عليه في 2018/04/06.

2.البمراوي يوسف، "**التحول الديمقراطي في العالم العربي**"، في: htt//www.alno.net/35032/book، تم الاطلاع عليه في 2018/02/25.

3. السيد عبد الحميد خليل محمد، **فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر "2011_2016"** (المركز العربي الديمقراطي، 30 ديسمبر 2017)، متاح على الرابط التالي: http://democraticac.de/?.P=25603. تم الاطلاع علية في: 2018/05/06.

4. السنوسي منير، "**البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق**"، تونس: 30_12_2013، منشور على الرابط التالي: www.ieml.org/programs/mena/afan/docs/Mounir%20snoussi.docx

5. بيوميحسين و اوستن إيمي، احتجاجات مصر بالأرقام،**صدى تحاليل عن الشرق الاوسط** ،يناير 2016، تاريخ الدخول 14\05\2018،الساعة 21:38 د، متاح على الرابط التالي http://carnegieendowment.org

6. براون ناتان و دن ميشيل ، **جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوطات غير مسبوقة ومسار مجهول** (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو 2015)، متاح على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2015/07/29 تم الاطلاع عليه في 2018/05/24.

7. برنوصي عمر، "**مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة**"، متاح على الرابط التالي: http://www.amnjrdan.org/aman_studies/wmview.php?artid=775. تم الاطلاع عليه في: 2018/01/02.

8. بحرية ليلى، **المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمام الأمان ضد الاستبداد والفساد**"، جريدة الخبير في 09_12_2014، منشور على الرابط التالي: http://www.chahed.tn/index.php/cache/121_2014_12_09_06_59_45

9. جهاد جمال عبد العليم ، "**تأثير منظمات المجتمع المدني على الأمن القومي المصري بعد ثورة يناير**" (المركز العربي الديمقراطي، 2016)، متاح على الرابط التالي: htt://democraticac.de/ ?. P=25603. تم الاطلاع عليه في 2018/05/03.

10. بوجلطية سمية، **التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات**، متاح على يوم htt://www. Boujaltia.com/2007_1_20 تم الاطلاع عليه في 2018/02/02.

11. جمعة عمر العبيدي عمران، "**دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية**"، متاح على الرابط التالي: http://www.annabaa.org/hbahome/hba72/Door.htm. تم الاطلاع عليه في 2018/01/01.

12. وشنان أمال و خشيب جلال ، **الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والتأثر**، مركز إدراك للدراسات الاستشرافية، 2016 في: www.idraksy.net، تم الاطلاع عليه في 20_02_2018.

13. حركة 06 أبريل، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/encyclopedia. تاريخ الدخول: 2018/04/15.

14. ياسر صالح، الحركات (الاجتماعية الجوهر المفهوم السياقات المفسرة)،**الحوار المتمدن**، 2013\1\26تاريخ الدخول 2018\05\14 ،الساعة 22:00 د، متاح على الرابط التالي http://www.yanabe3aliraq.com

15. ياسر صالح، **المجتمع المدني والديمقراطية**، د.ت ، تاريخ الدخول 2018\05\14، الساعة 22:00 د، متاح على الرابط التاليhttp://www.ao.academy.org/ar/2006/3/376.html

16. محمد نور، **النظام السياسي المصري 1970-2014 الملامح والسمات** (مصر: دار الكتاب الجامعي، ب.د.ن ط، 2014)، ص100.

17.محمد عمران، **منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر (المساهمات والتحديات** (القاهرة: مركزالمحروسة للنشر) تاريخ الدخول 2018/03/14 على الرابط التالي: https://www.scribd.com/doc/144630223.

18. محمود محمد، " **المجتمع المدني والتنمية في مصر**"، **الحوار المتمدن**، 2016\2\23 تاريخ الدخول 2018/03/14 على الرابط التالي : متاح على الرابط التاليhttp://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

19. منجير أفريكان ، **تراجع شعبية الترويكا**، 2012 في: http://www.africanmanger.com/sitte_ar/detial_articl_phppart_id=11593، تم الاطلاع عليه في: 2018/03/04.

20.علي مصطفى السيد و زغلول سوسن ، "**دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011_2016**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في:http://democratic.de/?p=34699، تم الاطلاع عليه يوم 2018/03/04.

21. عقيل أيمن ، **"المنظمات المدنية في مصر الواقع والدور المنظر بعد ثورة 25 يناير، مركز دراسات المجتمع المدني** 2012\12\17 ،تاريخ الدخول 2018\3\15 ، متاح على الرابط التاليhttp://societystudies.org/s

22. عقل زياد ، تقييم سياسي لعام من حكم الرئيس السيسى،**مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**،تاريخ الدخول 14\05\2018،الساعة 21:55 د ،متاح على الرابط التالي http://acpss.ahram.org.eg/News

23. عقل زياد ، **"تقييم سياسي لعام من حكم الرئيس السيسي** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية4\7\2015)، تاريخ الدخول 12\3\2018، على الرابط التاليhttp://acpss.ahram.org.eg/News/5435.aspx

24. فؤاد محمد، **الرئيس في مؤتمر الجمعيات الأهلية اولوية لدعم المجتمع المدني، جريدة الاهرام**،30\5\2013،تاريخ الدخول 16\03\2018، على الرابط التاليhttp://www.ahram.org.eg/News

25. فريق عمل، "**صراع النظام والنقابات المهنية في مصر**"، **ساسة بوست**، 12\2\2016 تاريخ الدخول 14\3\2018، على الرابط التالي: http://www.sasapost.com

26. قنديل أماني ، **التحولات في البنية الوظيفة للمجتمع المدني بعد الثورات في مصر**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 27\12\2014 تاريخ الدخول 12\3\2018، على الرابط التاليhttp://www.acrseg.org/30498

27. رجب أحمد ،"**هل كان مبارك رحيما بالمجتمع المدني المصري**"، **جريدة المدن الالكترونية** \12\7 2016،تاريخ الدخول 14\3\ 2018على الرابط التالي/http://www.almodon.com/arabworld

28. شاهين عماد الدين ، "**محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر**"، ورقة مقدمة إلى: اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية، متاح على الرابط التالي: .www.emadshahin.com/ar/?p=1971تم الاطلاع عليه في 2018/05/23.

29. شكر عبد الغفار، **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث**، الحوار المتمدن، يوم 10_11_2004 على الرابط التالي: http://www.rezgar.com/masp?i=459 تم الاطلاع في 2018/01/05.

30. شعبان محمد ، **محددات تفعيل المجتمع المدني في مصر 1991_ 2009**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://www.politics-dz.com. تم الاطلاع عليه في 2018/01/04.

31. شذر حميد ، مفهوم المجتمع المدني وخصائصه،**البوابة** ،أكتوبر 2009 ، تاريخ الدخول 14\05\2018،الساعة 21:38 د، ، متاح على الرابط التالي http://aborawan.ahlamontada.com/

32.توفيق حسنين ،التحول الديمقراطي من منظور عربي،**مجلة الديمقراطية** ،د.ت ، تاريخ الدخول 20\05\2018 الساعة 21:38 متاح على الرابط التالي http://democracy.ahram.org.eg

33. تقرير ، "**انتقاد مشروع القانون المصري للمجتمع المدني**"، اسكاي نيروز العربية ، 2013\5\ 31 تاريخ الدخول 16\03\2018 ،على الرابط التالي : http://www.skynewsarabia.com

34.صابر نهى ، "**المجتمع المدني في عهد السيسي**"، **جريدة الطريق الالكترونية** 2016\6\6 ،تاريخ الدخول 14\3\2018 على الرابط التالي http://www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article

35. صبحي محمد ، "**قانون جديد للقضاء على المجتمع المدني**"، **صوت الترا** ، 2016\11\16 تاريخ الدخول 13\3\2018 ، على الرابط التالى https://www.ultrasawt.com/

36.القضية رقم 173 لعام 2011 المعروفة بالتمويل الأجنبي تم توجيه اتهامات لعدد من نشطاء حقوق الإنسان بتلقي أموالا من جهات خارجية، ونظرت محكمة الجنايات قرار هيئة التحقيق القضائية، بمنع 4 متهمين وأسرهم من التصرف فى أموالهم إثر التحقيقات بشأن تلقيهم مبالغ من جهات خارجية بالمخالفة لأحكام القانون، بمبلغ يزيد عن مليون ونصف المليون دولار أمريكي، ويشار إلى أن جنسيات المتهمين كانت مقسمة ما خارجية بالمخالفة لأحكام القانون، بمبلغ يزيد عن مليون ونصف المليون دولار أمريكي، ويشار إلى أن جنسيات المتهمين كانت مقسمة ما بين 14 مصريا و19 أمريكيا, للمزيد عن القضية راجع http://www.youm7.com/story/2016/3

- **المواقع باللغة الأجنبية:**

1.shaaban, o," **social media sparking the Egyptian revolution in 2011"**, report from interact Egypt, Available: http://www.slideshare.net /interactspa/social-media-sparking-the-egyptian-revolution-in-2011-7042873.

2.NelliBabayan, Democratic transformation and obstructoin, (Newyork :routledge, 2015)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المـــــــــــوضـــــــــوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
مقدمة	
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
مبررات اختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	ج
أدبيات الدراسة	د
الاطار المنهجي –الماهج–	هـ
تقسيم الدراسة	و
الفصل الأول: الإطـار المفـاهـيـمي و النظــري للــدراسة.	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.	03
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه.	03
المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي.	04
المطلب الثالث: أركان ووظائف المجتمع المدني.	07
المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي و المصطلحات المشابهة به.	09
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي	09

المطلب الثاني: مراحل وعوامل التحول الديمقراطي.	11
المطلب الثالث: المداخل و الأنماط النظرية للتحول الديمقراطي.	14
المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.	17
المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة.	17
المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية	19
المطلب الثالث: المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي.	20
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس	
تمهيد الفصل الثاني	24
المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في تونس .	25
المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في تونس.	25
المطلب الثاني: تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني في تونس.	26
المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة في تونس	28
المبحث الثاني: عوامل وفواعل التحول الديمقراطي في تونس.	29
المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس.	29
المطلب الثاني: القوى الفاعلة في التحول الديمقراطي في تونس.	32
المطلب الثالث: مراحل وتداعيات التحول الديمقراطي في تونس.	34
المبحث الثالث: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي.	38
المطلب الأول: نشأة الاتحاد العام التونسي للشغل.	38
المطلب الثاني:دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الحراك السياسي	39

المطلب الثالث: تقيم دور الاتحاد العام التونسي للشغل.	40
خلاصة واستنتاجات:	40
الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر	
تمهيد الفصل الثالث	43
المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في مصر.	44
المطلب الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني في مصر.	44
المطلب الثاني: تشكيلات المجتمع المدني في مصر.	44
المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة في مصر من: 2011_2016	46
المبحث الثاني: فواعل ومراحل التحول الديمقراطي في مصر.	51
المطلب الأول: فواعل التحول الديمقراطي في مصر.	51
المطلب الثاني:مراحل التحول الديمقراطي في مصر	54
المطلب الثالث:معيقات التحول الديمقراطي في مصر	57
المبحث الثالث: دور حركة الإخوان المسلمين في التحول الديمقراطي في مصر.	58
المطلب الأول: نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين.	58
المطلب الثاني: دور حركة الإخوان المسلمين في الحراك السياسي.	61
المطلب الثالث: تقيم دور حركة الإخوان المسلمين.	62
خلاصة الفصل الثالث .	63
الخاتمة.	65
الملاحق	68
قائمة المراجع.	71
الفهرس	83
ملخص الدراسة	89

فهرس الجداول و الملاحق

قـائـمـة الـجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	دور منظمات المجتمع المدني	09
2	أهم المفكرين الذين تناولوا علاقة الدولة بالمجتمع	18
3	نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي	35
4	نتائج الجولة الاولى من الانتخابات الرئيسية المصرية 2012	55
5	نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئيسية المصرية 2012	56
6	نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية 2014	57

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	الـعنـــــوان	الصفحة
1	خارطة تونس السياسية	29
2	خاراطة مصر السياسية	44

ملخص الدراسة

مـلـخـص الـدراســة

صنعت الدول العربية الحدث على الساحة الإقليمية والدولية، عندما خرجت شعوبها على نطاق واسع رافعة شعارات أبرزها "الشعب يريد اسقاط النظام"، العبارة الأكثر تداولا ورواجا في مختلف الميادين والساحات العربية كميدان التحرير في تونس ومصر...، وفعلا سقطت الأنظمة العربية الواحدة تلوى الأخرى من زين العابدين بن علي في تونس إلى حسني مبارك في مصر وهكذا...، لكن التحدي الأكبر لتلك الشعوب وحكامها الجدد هو مدى إقامة أنظمة سياسية مستقرة تعيد الكرامة والعزة للمواطن العربي والتي سلبتها منه الأنظمة الدكتاتورية لعقود من الزمن، فمستقبل دول الحراك مرهون بمدى تبني الخيار الديمقراطي، والحكم الراشد القائم أساسا على الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حتى وإن كان ذلك يتطلب سنوات أو عقود من الزمن، لأن أسهل شيء هو هدم النظام القائم، ولكن الأصعب هو بناء نظام سياسي جديد.

Abstract :

Arab states made an event on regional and international arena, when their people came out en masse raise the slogan “the people want the over throw of the regime”, the phrase most active and popular in various fields and Arab arenas as an arena liberation in Tunisia and Egypt…and actually the Arab regimes fall from Zine El Abidine Ben Ali in Tunisia to Hosni Mubarak in Egypt, and so on… but biggest challenge for those peoples and new rulers is the possibility of the establishment of political systems stable restore dignity and pride of the Arab citizen and that been stolen from dictatorial regimes for decades, the future of the countries of mobility depend on the adoption of democratic choice and good governance based mainly on the partnership between the state and civil society and the private sector, even if it takes years or decades, “ because the easiest thing is to demolish the existing system, but the most difficult is to build a new political system”.